أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون دولية

2018/03/12م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

تركيا: نرفض خطوات إسرائيل غير الشرعية لتغيير ديمغرافية القدس الشرقية 3

متحدث الرئاسة التركية يحذر من تحول الإسلاموفوبيا بالغرب إلى "هولوكست" جديد..... 4

"ديفينس نيوز": واشنطن تعترض بيع صواريخ فرنسية لمصر..... 6

التصور الأميركي لمعالجة أوضاع غزة: دور أساسي للسيسي 8

مغالطات «آيباك»..... 10

مفتي روسيا: لدينا 25 مليون مسلم يتعايشون مع بقية أطياف المجتمع (مقابلة) 13

واشنطن تميل إلى تفضيل تركيا على الحليف الكردي 15

صحفية أمريكية: لدى بوتين "شيء ما" ضد ترامب..... 17

الرئيس الروسي: التدخل في الانتخابات الأمريكية قد يكون وراءه يهود..... 18

دولتان لا دولة واحدة..... 19

عملية عفرين.. مؤشرات الحسم وتوقعات اليوم التالي..... 21

هل أخطأ المثقفون فهم الشعوب الغارقة في الجهل والطائفية؟..... 26

الكونجرس الأمريكي يدرس مطالب بنقل "قاعدة العديد" العسكرية من قطر..... 31

شرط ترامب للحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران..... 32

الحوار مع طهران وبيونغ يانغ 33

الرئيس الصيني امبراطوراً..... 35

القائد المُهرِّج... من هو؟..... 39

الصين.. البيانات الكبرى والأخ الأكبر..... 42

تركيا: نرفض خطوات إسرائيل غير الشرعية لتغيير ديمغرافية القدس الشرقية

بحسب بيان لوزارة الخارجية التركية

أنقرة/ زحل دميرجي/ الأناضول 10\3\2018

أدانت الخارجية التركية، اليوم السبت، إقرار الكنيست الإسرائيلي قانونا يسمح لوزير الداخلية بإلغاء إقامات فلسطينيين في القدس الشرقية حال ثبوت ارتباطهم بمنظمات تعتبرها إسرائيل "إرهابية".

وقالت الوزارة في بيان "ترفض هذه الخطوة غير الشرعية التي اتخذتها إسرائيل متجاهلة الحقوق الأساسية للفلسطينيين، والتي أظهرت نيتها لتكثيف جهودها من أجل تغيير ديموغرافية القدس الشرقية".

وأضافت "منذ احتلال القدس الشرقية عام 1967 وحتى اليوم ألغت اسرائيل إقامات آلاف الفلسطينيين في المدينة".

متحدث الرئاسة التركية يحذر من تحول الإسلاموفوبيا بالغرب إلى "هولوكست" جديد

إبراهيم قالن قال إن الإسلاموفوبيا والعنصرية تضع إدعاء أوروبا أنها مركز الديمقراطية والتعددية والليبرالية في موضع شك

إسطنبول / أنداج هونغور، زينب رقيب أوغلو / الأناضول 11\3\208

حذر متحدث الرئاسة التركية إبراهيم قالن، السبت، من أن تقود الإسلاموفوبيا إلى مآس جديدة في أوروبا والعالم الغربي على غرار "الهولوكوست" حال عدم اتخاذ تدابير في هذا الخصوص.

جاء ذلك في الكلمة الافتتاحية لمنتدى "مكافحة الإسلاموفوبيا: نحو حلول شاملة وفعالة" الذي تستضيفه مدينة إسطنبول على مدار يومين.

وقال قالن: "علينا أن نتحدث بوضوح أن ظاهرة الإسلاموفوبيا في أوروبا والعالم الغربي قد تقود إلى مآسي جديدة شبيهة بالهولوكوست (المحرقة) حال لم يتم اتخاذ تدابير تحول دون تفاقم تلك الظاهرة من قبل مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات السياسية والأكاديميين وقادة الرأي والزعماء الدينيين هناك".

وأضاف: "ينبغي علينا في كل فرصة ومناسبة أن نتصدى لاعتبار المقاربات الإسلاموفوبية الأمر الطبيعي الجديد للعالم المعاصر".

وتابع: "ينبغي علينا، أيضا، تجنب نبذ الآخرين، وأن نرفض نبذ الآخرين لنا. إن تأسيس عالم أكثر عدلاً وتشاركاً ومساواةً، أمر ممكن فقط من خلال هذه المبادئ".

وأكد قالن على أن الحركات اليمينية المتطرفة والتمييزية والعنصرية بدأت تحدد منحى السياسة المركزية الأوروبية.

وأشار إلى أن المواقف العنصرية بدأت تعد أمراً طبيعياً في سياسة البلدان الأوروبية والولايات المتحدة، لافتا إلى أن الإسلاموفوبيا والعنصرية تضع إدعاء أوروبا أنها مركز الديمقراطية والتعددية والليبرالية في موضع شك.

وشدد على أن وصف المجتمعات الغربية للمسلمين بـ"البربرية" لا يعكس الحقيقة، والأمر نفسه يندرج على الخطابات الغربية حول أن الأقلية المسلمة والدول الإسلامية ستقضي على المجتمعات الغربية وثقافاتها وفنونها وحضارتها، وأنها ستنتصر على الدول الغربية عسكريا، وخاصة المقاربات التي تدمج بين العنف والإسلام.

وأكد قالن على أن أكبر جيوش العالم واقتصاداتها وأسلحتها النووية هي بيد الغرب وليس المسلمين، وأن أعداد المسلمين في أوروبا وأمريكا محدودة، رافضا الآراء التي توحي بأن المسلمين سيمتلكون أحدث الأسلحة التكنولوجية وسيقضون على المجتمعات الغربية عبر حرب نهاية العالم.

وتابع: "على العكس فإن المجتمعات المسلمة هي الأكثر عرضة للتمييز"، و"الأكثر تضررا من تنظيم داعش الإرهابي، ومع ذلك هي التي تدفع الثمن".

وأفاد بوجود 3 تصورات أساسية في الغرب حول الإسلام وهي "الخطر الديني" و"الخطر السياسي" و"الخطر الثقافي".

وأفاد بأن 950 حالة اعتداء وقعت ضد المسلمين في ألمانيا العام الماضي وحده، لافتا إلى أنه لو حدثت تلك الحالات ضد كنائس في تركيا أو دولة إسلامية أخرى، لكانوا أقاموا الدنيا ولم يقعدوها.

وفي ضوء تحذيره من المقاربات الإسلاموفوبية في الغرب، دعا قالن المجتمعات المسلمة هناك إلى بذل جهود أكبر لحماية حقوقها وحرياتها الأساسية.

و"هولوكوست" هو مصطلح استخدم لوصف الحملات من قبل حكومة ألمانيا النازية وبعض من حلفائها بغرض اضطهاد وتصفية اليهود في أوروبا أثناء الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945).

يذكر أن قوات التحالف خلال الحرب العالمية الثانية حررت في 27 يناير/كانون الثاني 1945 معسكر (أوشفيتز) في بولندا الذي يقول مؤرخون إن قوات النازي قتلت فيه أكثر من مليون شخص معظمهم من اليهود والسجناء السياسيين.

"ديفينس نيوز": واشنطن تعترض بيع صواريخ فرنسية لمصر

القاهرة ـ العربي الجديد 0\3\2018

التزمت الرئاسة ووزارة الدفاع المصريتان الصمت، إزاء ما أفاد به موقع "ديفينس نيوز" الأميركي، المتخصص في أخبار التسليح، بأنه يتعيّن على الحكومة الفرنسية أن تطلب تصريحاً من الولايات المتحدة، قبل بيع صواريخ "كروز"، ذات المكونات الأميركية، لمصر، في وقت امتنعت فيه وزارة الدفاع الفرنسية عن التعليق، بحسب ما نقله الموقع عن رئيس مجلس إدارة شركة "داسو" للطيران، إريك تراباييه.

وكانت صحيفة "لاتريبيون" الفرنسية قد كشفت، قبل ثلاثة أسابيع، أن مقاتلات الـ"رافال" الـ24، التي تسلمتها مصر، بصفقة قياسية بلغت 5.2 مليارات يورو في عام 2015، لا تستطيع حمل الصواريخ الموجهة المدرجة في "كاتالوغ" الطائرة، نتيجة رفض واشنطن تصدير الأجزاء الخاصة بصاروخ "كروز ستورم شادو" إلى فرنسا، على الرغم من تضمينه في الصفقة المصرية.

وأشار الموقع الأميركي، في تقرير نشره السبت، إلى إجراء مصر محادثات مع فرنسا، بشأن شراء 12 طائرة "رافال" إضافية، شريطة أن تكون قادرة على حمل صواريخ "كروز" ذات المكونات الأميركية، غير أن واشنطن لا تزال تتمسّك برفض تزويد مصر بتلك الصواريخ.

"هذا أمر حساس للغاية"، هذا ما نقله الموقع الأميركي على لسان رئيس "داسو" الفرنسية، خلال مؤتمر صحافي عقده الأخير حول النتائج المالية للشركة لعام 2017، في الثامن من مارس/ آذار الجاري، موضحاً أن مصير الصفقة بيد الحكومة الفرنسية ومرتهن بموافقة واشنطن على طلب تزويد الطائرات موضوع الصفقة بمكونات أميركية.

كذلك نقل الموقع عن مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية قوله: "باعتبارها مسألة سياسية، نحن لا نعلق على التبادلات الدبلوماسية الخاصة، ومقيدون بموجب القانون الفدرالي بالتعليق على القضايا المتعلقة بحالات الترخيص لتصدير أجزاء دفاعية تجارية محددة".

ومثلت مصر أول عميلٍ لطائرة "رافال"، التي كانت جزءاً من صفقة أسلحة فرنسية، ضمت فرقاطة متعددة المهام، وأربعة طرادات من طراز "غاويند"، واثنتين من حاملات طائرات الهليكوبتر "ميسترال".

وكان موقع "ديفنس نيوز" قد كشف في وقت سابق أن فرنسا قررت، بشكل مفاجئ، إجراء تعديلات على مقاتلات "رافال"، التي اشترتها مصر من شركة "داسو"، بهدف تقليص قدراتها القتالية، في حين ذكر موقع

"ديبكا" الإسرائيلي، المعني بالشؤون الأمنية، أن التعديلات شملت "إلغاء نظام الاتصالات الخاص بحلف شمال الأطلسي".

من جهتها، كشفت صحيفة "لاتريبيون" أن صفقة "رافال" الإضافية ليست الوحيدة التي تجمّدها الحكومة الفرنسية، بعد وقف كل عقود التسليح الجديدة مع مصر، بما فيها بيع كورفيتين إضافيتين طراز (Gowind-2500) للقوات البحرية المصرية، بسبب تصنيف مؤشر النمو المصري من قِبل المؤسسات الفرنسية في مستوى متدنٍ للغاية.

التصور الأميركي لمعالجة أوضاع غزة: دور أساسي للسيسي

صالح النعامي العربي الجديد 11\3\2018

كشف المقال الذي نشره يوم الجمعة المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط جيسون غرينبلات في صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية، بعض أنماط الحراك الأميركي المصري الإسرائيلي الذي يتواصل من وراء الكواليس لبحث سبل التعاطي مع قطاع غزة، وسط كل المؤشرات التي تدل على أن هذه المنطقة مقبلة على انفجار كبير في ظل عدم التحرك لوقف الكارثة الإنسانية الناجمة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية بفعل الحصار المفروض على القطاع منذ 11 عاماً.

وبحسب ما كشفه غرينبلات، فإن "جلسات عصف ذهني" ستُعقد في البيت الأبيض الأسبوع المقبل لمناقشة أفكار بشأن معالجة الأوضاع في غزة، إلى جانب إشارته إلى أنه شارك في القاهرة خلال الأسبوع الماضي في لقاءات مع جهات، لم يسمها، لمناقشة القضية نفسها. وعلى الرغم من أن أحداً ليس بوسعه، على وجه اليقين، تحديد مخرجات الجلسات التي سيحتضنها البيت الأبيض، فان كل المؤشرات تدل على أن الحماسة الأميركية للاهتمام بالأوضاع في غزة ترتبط بشكل أساسي بالمخاوف الإسرائيلية من انعكاسات الأوضاع الاقتصادية المتدهورة على "الأمن القومي الإسرائيلي". فمعظم المستويات الأمنية والسياسية في تل أبيب تنطلق من افتراض مفاده أن تواصل تدهور الأوضاع الاقتصادية في القطاع، سيفضي إلى توفير بيئة تسمح باندلاع مواجهة عسكرية مع حركة "حماس" ليس لإسرائيل مصلحة فيها، لا سيما في ظل وجود حالة من انعدام اليقين بشأن الأوضاع على الجبهة الشمالية لإسرائيل.

إضافة إلى ذلك، واستناداً إلى التسريبات التي نُشرت أخيراً بشأن التصورات الأميركية للتعاطي مع قطاع غزة، يتبيّن أن واشنطن ترى أن نظام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يجب أن يؤدي دوراً رئيسياً في الجهود الهادفة لمنع انفجار مواجهة بين إسرائيل وغزة. وبحسب التسريبات، فإن إحداث تحوّل على الأوضاع الاقتصادية في القطاع بما يخدم المصالح الإسرائيلية، يتطلب بناء ميناء ومطار لخدمة قطاع غزة في مدينة العريش المصرية.

ويعود التوجّه لبناء مرافق البنى التحتية التي يفترض أن تخفف من وطأة الأوضاع المعيشية في قطاع غزة على الأراضي المصرية، إلى الخلاف الإسرائيلي الداخلي بشأن فكرة بناء ميناء ومطار في غزة نفسها. فعلى الرغم من أن جميع الوزراء الأعضاء في المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر لشؤون الأمن، باستثناء

وزير الأمن أفيغدور ليبرمان، يؤيدون المشروع الذي قدّمه وزير الاستخبارات يسرائيل كاتس، والذي يدعو لتدشين مطار وميناء في غزة، إلا أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يبدو غير مستعد لتمرير أي قرار بشأن غزة يمكن أن يؤثر على استقرار حكومته، لا سيما في ظل الاتهامات التي توجّه له بالتورط في قضايا فساد خطيرة.

من جهة ثانية، لا يمكن استبعاد أن ينسجم الحرص الأميركي على تدشين البنى التحتية الرئيسية التي يُفترض أن تخدم الغزيين داخل منطقة شمال سيناء، مع الحديث عن دور هذه المنطقة في الأفكار الأميركية التي تُطرح لحل الصراع في "صفقة القرن"، لا سيما تلك المتعلقة بضم هذه المنطقة إلى قطاع غزة بهدف تدشين دولة فلسطينية عليها. وعلى الرغم من مؤشرات فتور الحماس الأميركي إزاء "صفقة القرن" بسبب الرفض الفلسطيني لها، إلا أن الأميركيين قد يرون في تدشين بنى تحتية يمكن أن تخدم هذه الدولة مقدّمة لتنفيذ هذه الأفكار، في حال أفضت تحولات مستقبلية إلى توفير بيئة تسمح بتطبيقها. في الوقت ذاته، فإن الحماس الأميركي لتدشين البنى التحتية المهمة في شمال سيناء، قد يكون مرتبطاً بالتحوط لإمكانية فشل جهود واشنطن في تحقيق تسوية للصراع، بسبب رفض الفرقاء في الساحة الفلسطينية للأفكار الأميركية.

وقد يهدف تدشين البنى التحتية في شمال سيناء إلى توفير ظروف تسمح بظهور كيان سياسي فلسطيني في قطاع غزة، يمكن التعامل معه كدولة تستفيد من هذه البنى. فمثل هذا السيناريو يضمن تحقيق هدف إسرائيل الاستراتيجي المتمثل في تكريس الفصل السياسي بين القطاع والضفة الغربية، التي تضم خارطة المصالح الاستراتيجية الرئيسية لإسرائيل.

وقد تفترض واشنطن وتل أبيب ونظام السيسي أن حركة "حماس"، المعنية بوضع حد للأوضاع الاقتصادية والمعيشية الخانقة في غزة، يمكن أن تتعاون بشكل غير مباشر في تطبيق هذا السيناريو من خلال إحياء التفاهمات التي توصلت إليها مع القيادي المفصول عن حركة "فتح" محمد دحلان. وقد يعمل الأميركيون والإسرائيليون والمصريون لأن يؤدي دحلان دوراً رئيسياً في إدارة الكيان الجديد بالتعاون غير المباشر مع "حماس".

مغالطات «آيباك»

جيمس زغبي الاتحاد 11\3\2018

أنت تحتاج لأن تهيئ نفسك لصدمة لغوية قبل أن تستمع إلى الخطب التي ألقيت في المؤتمر السنوي للجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (آيباك) الذي يمثل جماعات الضغط الإسرائيلية في الولايات المتحدة. وسوف يستخدم الخطباء واحداً تلو الآخر كلمات ومفردات قد تتخيل للوهلة الأولى أنك قادر على فهمها، إلا أنهم سيستخدمونها بطرق وأساليب ملتوية بحيث يشوّهوا معانيها للدرجة التي تشعر معها بالتقزز والغضب. وخلال يوم الافتتاح، على سبيل المثال، عبث كل من الرئيس الجديد للجنة «مورت فريدمان» والحاكمة «الديمقراطية»السابقة لولاية ميتشيجن جينيفر جرانهولم، بكلمة «تقدمي» وأشبعوها تحريفاً. وبدافع من نتائج استطلاعات الرأي الأخيرة التي أظهرت أن إسرائيل فقدت الدعم في أوساط الأميركيين اليساريين، ناشد «فريدمان» التقدميين الأميركيين بالاعتراف بأن «الخطاب التقدمي لإسرائيل مقنع». وقالت جرانهولم في تعقيبها على هذه النقطة بأنها، وباعتبارها «إمرأة تقدمية» فإنها تدعم إسرائيل لأنها «الدولة التي تقدم خدمات الرعاية الصحية الشاملة لمواطنيها، وتحمي حقوق المرأة وحقوق المثليين. إنها بحق تمثل فردوس التقدمية»!.

وأما الشيء الذي أغفله هذان المتحدثان عن سبق عمد وإصرار فيتعلق بالحقيقة القائمة من أن هذا «الفردوس» قد تحول إلى دولة تمارس التمييز العنصري «الآبارتيد» وتحتل أراضي الفلسطينيين وتقمعهم وتنكر عليهم حقوقهم كلها. وهي التي صادرت أراضيهم حتى أصبحت حياتهم اليومية جحيماً على الأرض. ولم يقتصر الأمر على هذا التزييف للحقائق، ومع اتجاه الحكومة الإسرائيلية أكثر نحو اليمين، فلقد غرقت في الفساد وحظرت الحريات الدينية. ولم يعد من المعقول نعت الإسرائيليين بأنهم «تقدميون» لأن هذه الكلمة تعني شيئاً آخر لا علاقة له بإسرائيل.

ولقد أُصبت بالصدمة أيضاً عندما سمعت وصف السفيرة الأميركية في الأمم المتحدة "نيكي هيلي" للمنظمة الدولية بأنها أصبحت تمارس «البلطجة ضد إسرائيل» بدعوى أن دول العالم ما فتئت تتقدم بمشاريع قرارات لإدانة الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. ومرة أخرى تسقط الحقيقة على رأسها لأن الأمم المتحدة ليست هي التي تمارس البلطجة على إسرائيل، بل إن إسرائيل هي التي تمارس البلطجة على الفلسطينيين عن طريق انتهاك القوانين والاتفاقيات الدولية. ونظراً لأن الأمم المتحدة هي الكيان الذي أسس دولة

إسرائيل، وهي التي وضعت شروط «السلام العادل والدائم» فلقد بقيت مقراً للشكاوى من السلوكيات الشاذة لإسرائيل. ولا يمكن أن نعتبر احتكام الفلسطينيين للكيان الذي يضم دول العالم نوعاً من البلطجة، بل إنه الطريق المناسب للمطالبة بحقوقهم.

ولقد تطلب الأمر من خطباء «آيباك» أن يستخدموا ما هو أكثر من الوقاحة التي انطوى عليها اتهامهم للأمم المتحدة بالبلطجة طالما أن اللوبي الإسرائيلي كان يعتمد دائماً على الكونجرس الأميركي لبلطجة الفلسطينيين باعتماد مشاريع القوانين القمعية والمذلة بحقهم. وكان لا يتوقف عن تسليح إسرائيل وإعطائها شيكاً على بياض حتى تستخدم كل هذه الإمكانيات في انتهاك الحقوق المشروعة للفلسطينيين.

وكانت هناك بعد ذلك سلسلة لا نهاية لها من محادثات السلام ومشروع الدولتين، وكانت كلها لا تحمل أي معنى له علاقة بالحقيقة والواقع. ولم يعد الائتلاف الحكومي في إسرائيل يؤيد مشروع حل الدولتين منذ بضع سنوات بالرغم من أن الإسرائيليين لا زالوا يزعمون قبولهم بذلك الحل ولكن وفق شروط تجعل تحقيقه مستحيلاً.

ويقول الإسرائيليون إنهم يريدون «مفاوضات من دون شروط مسبقة تؤدي إلى قيام دولتين»، ولكنهم وضعوا لأنفسهم شروطاً مثل الإبقاء على حركة الاستيطان وإسقاط حق النازحين في العودة إلى وطنهم ومن دون الاتفاق على تسوية تتعلق بمدينة القدس، واستمرار سيطرة إسرائيل على وادي نهر الأردن، وعلى معابر الدخول والخروج على طول الحدود. والآن، وبعد عقدين من انتخاب نتنياهو للمرة الأولى، ارتفع عدد المستوطنين أربع مرات مع استمرار زحف المستوطنات في الأراضي المحتلة. وبات من الواضح أن قبول إسرائيل بحل الدولتين ليس إلا طريقة تكتيكية لتغطية غزوها لأرض فلسطين كلها وعدم الالتفات لاحتجاجات الشعب الفلسطيني.

وفي مواجهة هذه الحقائق، كان من باب الهزل أن يعلن الرئيس الجديد لمؤتمر «آيباك» عن دعم منظمته لحل الدولتين وزعمه أن هذا الهدف غير قابل للتحقيق لأنه اصطدم بالفشل الفلسطيني. إلا أن أعضاء حكومة الائتلاف في إسرائيل لا يشعرون بعد الآن بالحاجة لورقة التوت لإخفاء نواياهم الحقيقية.

وتواصلت لغة قلب المفاهيم رأساً على عقب في مؤتمر «آيباك» من خلال لافتتين كتبت على إحداهما عبارة «حرية التعبير وحرية الصحافة في إسرائيل». وكانت فوقها لافتة أخرى وردت فيها العبارة التالية: «هذه الجلسة مغلقة أمام الصحافة». ولا شك أن هذا التناقض غني عن التعريف. وإذا لم تكن هذه المزاعم

كافية لتشويش العقل، فلقد كانت هناك مزاعم أخرى تتحدث عن «الجيش الإسرائيلي الأخلاقي»، والحاجة لمواجهة الأخبار الملفقة التي ينشرها الفسطينيون حول جيش احتلال والعنف الذي يمارسه ضد الأطفال الفلسطينيين.

ولحسن الحظ، فإن القصة لم تنتهِ عند هذا الحد لأن استطلاعات الرأي توحي بتحرك جديد في أوساط الرأي العام حول الموقف من إسرائيل والفلسطينيين. وبالرغم من أن «الجمهوريين» بمن فيهم المحافظين الجدد ما زالوا في صف إسرائيل، إلا أن "الديمقراطيين" أصبحوا منقسمين حول هذا الموضوع. ولا شك أن السجال القائل بين الحقيقة والنفاق سوف يتواصل في مؤتمر «آيباك».

مفتي روسيا: لدينا 25 مليون مسلم يتعايشون مع بقية أطياف المجتمع (مقابلة)

راوي عين الدين قال إن المسلمين هم من السكان الأصليين وعددهم في تزايد

موسكو/ إلينا تيسلوفا/ الأناضول 11\3\2018

قال مفتي روسيا، راوي عين الدين، إن "نحو 25 مليون مسلم روسي يعيشون في تناغم مع باقي أطياف المجتمع".

وأضاف عين الدين، في مقابلة مع الأناضول، أن "عدد المسلمين في روسيا يتزايد لسببين، أولهما ارتفاع معدل المواليد بين المسلمين، والثاني هو وصول مسلمين من آسيا الوسطى للعيش في روسيا".

ولفت إلى أن "عدد المسلمين مذكور أيضا في تعداد السكان".

وأوضح أن "معظم المسلمين يعيشون في منطقة موسكو، وغيرها من المناطق الحضرية الكبرى، مثل سان بطرسبرج ويكاترينبرج".

كما "يوجد تركيز كبير للمسلمين في المناطق التي كانت فيها دول إسلامية، قبل تشكيل دولة روسية الاتحادية، مثل تترستان، وباشكورتوستان، وجمهوريات شمال القوقاز"، وفق مفتي روسيا.

وشدد على أن "المسلمين هم من السكان الأصليين لروسيا، ويوجد أكثر من 85 شعبا وجنسية وجماعة عرقية مارسوا شعائر الإسلام تاريخيًا".

وأشار إلى أن "تم إعلان الإسلام دين الدولة في فولغا بلغاريا، إحدى الدول الواقعة في أراضي روسيا الحالية، عام 922، أي قبل 66 عامًا من اعتماد المسيحية الأرثوذكسية دينا رسميا لروس كييف".

وأوضح أن "الإسلام وصل إلى روسيا في القرن السابع (الميلادي). فقد جاء أتباع الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) إلى روسيا، بعد 22 سنة من انتقاله إلى الرفيق الأعلى".

وأضاف: "جاء المسلمون الأوائل إلى مدينة تعرف حاليا باسم ديربنت، وهي جنوبي داغستان. وتم رفع أول أذان في روسيا على أراضي داغستان".

وقال عين الدين إن "غالبية المسلمين الروس هم من السُنة من المذهب الحنفي، ويوجد أيضا بعض السُنة من المذهب الشافعي، ومن الشيعة".

وأوضح أن "الشيعة الروس هم أساسا من الأذربيجانيين والطاجيك من بامير، وعددهم قليل. ويعيش معظم الشيعة في ديربنت".

** 3 مراكز إسلامية

مفتي روسيا شدد على أن "المسلمين في روسيا متسامحين، ويحترمون كل الديانات والطوائف الإسلامية الأخرى".

وتابع: "نحن لا نقسم المسلمين إلى شيعة وسُنة ، فهم جميعا أعضاء في الأمة الإسلامية الموحدة".

ومضى قائلا: "عندما يزور ضيوف من الشرق الأوسط روسيا يقولون إن العلاقات داخل الأمة الروسية مثالية".

ويتكون النظام الروسي للإدارة الإسلامية من ثلاثة مراكز إسلامية اتحادية، وهي: مجلس "مفتو روسيا" بموسكو، و"الهيئة الروحية الإسلامية" بمدينة أوفا، و"الهيئة الروحية الإسلامية" بالقوقاز، بحسب عين الدين.

** القدس للجميع

وتحتل قضية القدس مكانة بارزة لدى المسلمين في أرجاء العالم.

وحذر مفتي روسيا من أنه "إذا اغتصبت إسرائيل السلطة في المدينة المقدسة، فلن يستطيع المسلمون الصلاة هناك".

وأثارت الولايات المتحدة الأمريكية، في 6 ديسمبر/ كانون أول الماضي، غضبا عربيا وإسلاميا، باعتبارها القدس بشقيها الشرقي والغربي عاصمة مزعومة لإسرائيل، القوة القائمة باحتلال القدس الشرقية الفلسطينية منذ عام 1967.

وأضاف أن "القدس هي ثالث أقدس المواقع في الإسلام (بعد الحرم المكي والحرم النبوي في المدينة المنورة)، حيث معراج النبي محمد، حيث تلقى النبي هدية الله للمسلمين، وهي الصلاة".

وأوضح أن "القدس هي مكان مقدس للأديان السماوية الثلاثة".

وشدد على أنه "يجب أن تظل القدس مكانًا مقدسًا، وليس لإسرائيل الحق في اغتصاب السلطة وتحويل المدينة إلى يهودية فقط؛ وليس لها الحق في حرمان المسلمين والمسيحيين من الصلاة في القدس".

وختم عين الدين حديثه بالتحذير من أن "هذا سيحدث إذا استولت إسرائيل على السلطة في المدينة".

واشنطن تميل إلى تفضيل تركيا على الحليف الكردي

واشنطن ـ فكتور شلهوب العربي الجديد 12\3\2018

يبدو أن محاولة واشنطن مسك العصا من المنتصف في علاقتها مع حليفيها التركي والكردي السوري قد انتهت صلاحيتها، وصارت ملزمة بالانتقال من التوازن إلى الاختيار بين الطرفين، أو على الأقل تغليب أحد طرفي هذه العلاقة على الآخر، ولو جزئياً.

وتؤشر التلميحات الرسمية التي صدرت في أعقاب الاجتماعات التركية – الأميركية على مدى يومين، أواخر الأسبوع الماضي في واشنطن، إلى أن إدارة دونالد ترامب بدأت "تميل" إلى التجاوب مع مطالب أنقرة في عفرين ومنبج، وهي استدارة كانت غير متوقعة بعد ارتفاع منسوب التوتر بين الحليفين، الذي كان سبق أن تردد بأن اجتماعات وزير الخارجية الأميركي، ريكس تيلرسون، والدفاع جيم ماتيس، ومستشار الأمن القومي الأميركي أتش آر ماكمستر، مع كبار المسؤولين الأتراك قبل أسبوعين في أنقرة وبروكسل؛ لم تفلح في كسر حدّته، وفي أعقابها جرى الاتفاق على إحالة الأزمة إلى "مجموعات عمل" لمواصلة البحث بشأنها.

في هذا الإطار، عقد وفد تركي لقاءات في مقر الخارجية الأميركية، يومي الخميس والجمعة الماضيين، مع فريق من المسؤولين في الوزارة برئاسة واس ميتشل، القائم بأعمال مساعد وزير الخارجية.

المستوى المتواضع لهذا الفريق ترك الانطباع بأن المباحثات لا تتعدّى شراء الوقت، لأن طريق الحل شبه مسدودة: لا تركيا عازمة على التزحزح، ولا واشنطن وارد تخليها عن الأكراد، وتعزّز هذا الاعتقاد حين تفادت الخارجية الأميركية الإعراب عن أي تفاؤل، واكتفت في اليوم الأول من الاجتماعات بالتعبير عن "الأمل" بالتوصل إلى صيغة لحلحلة المشكلة مع تركيا.

لكن التعقيبات الرسمية التي جرى تمريرها بعد الاجتماعات تفيد بأن المسألة انتهت إلى غير ذلك. فواشنطن أبدت قدراً من التجاوب الأولي مع إصرار الأتراك على وجوب إخراج القوات الكردية من المدينتين وإبعادها إلى شرق الفرات، وهو تحوّل مهم جاء في لحظة وصلت فيها العلاقات التركية الأميركية إلى مفترق طرق، وتبدّلت فيها الأولويات السورية بالنسبة إلى واشنطن.

أنقرة أدركت الوضع الجديد، ولعبت ورقتها بحزم مكّنها من الإمساك بزمام المبادرة، الأمر الذي وضع واشنطن أمام احتمالين: إما الاصطدام مع عضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أو إيجاد تسوية.

من جهتها، تعرف تركيا أن واشنطن لم تفلح، من خلال فرض عقوبات على أنقرة، في تليين موقف الرئيس رجب طيب أردوغان وصرفه عن العمل بهذه المعادلة، خاصة أن الطرفين يدركان أن الترتيبات في سورية تغيرت: الحرب مع تنظيم "داعش" (الدويلة) انتهت. المواجهة معه تحولت إلى مطاردة وعمليات تعقّب وإمكانات استخباراتية لا تحتاج إلى قوات برية وازنة مثل القوات الكردية.

في الميزان الأميركي الجديد في سورية، صارت أولوية التركيز الأميركي الأساسي على ثلاثة أمور، كما جاء في خطاب تيلرسون في يناير/ كانون الثاني الماضي: "داعش" وإيران وموسكو.

الأول جاء ذكره لتبرير بقاء القوات الأميركية في سورية، كما لتسويغ التحالف مع القوات الكردية، فيما التركيز الفعلي على إيران وروسيا. ولا يستقيم ذلك بوجود حالة نزاع مع تركيا.

أنقرة تدرك، حسب أحد المراقبين، أن واشنطن عندما واجهت حالة مشابهة في العراق وقفت مع الدولة وأعطتها الضوء الأخضر لاستعادة كركوك، وقدّمت علاقتها مع رئيس الحكومة العراقية، حيدر العبادي، على علاقتها الوطيدة مع مسعود البارزاني في كردستان.

الأولوية آنذاك كانت لتحصين العبادي وتمتين علاقاته مع واشنطن، بحيث يؤدي ذلك إلى تخفيف النفوذ الإيراني على بغداد، وبالمقياس ذاته تتصرّف واشنطن من منطلق تخفيف، إن لم يكن تخريب، العلاقات المتنامية بين أنقرة وموسكو، وبما يعيد لعب السيناريو نفسه، وإن كان بصورة أخرى، بحيث يجري التخلي عن عفرين ومنبج بإخراج القوات الكردية منهما وبترتيب أميركي وفق معادلة "لا يموت الذئب ولا يفنى الغنم". يساعد واشنطن في ذلك أن الطرف الكردي لا يقوى على قطع الشعرة معها. فهي تدرك أنه لا خيار آخر له، تماماً كما كان خيار كردستان بعد كركوك.

وفي حال انتقل هذا السيناريو إلى التنفيذ، وفق ما تشير الأجواء، فهل تنتهي أزمة العلاقات التركية – الأميركية؟

الاعتقاد في واشنطن، وبما يشبه الإجماع، أن قضية عفرين ومنبج ليست سوى جزء بسيط من تعبيرات المأزق العميق الذي انتهت إليه العلاقات بين البلدين، وثمة من يقول بين تركيا والغرب عموماً.

صحفية أمريكية: لدى بوتين "شيء ما" ضد ترامب

أمد/ موسكو – نوفوستي: 12\3\2018

صرحت الصحفية في قناة "NBC" ميغان كيلي التي أجرت مؤخرا مقابلة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بأنه تتوفر لدى بوتين "معلومات" حول الرئيس الأمريكي ترامب يحاول الأخير منع نشرها.

ونقلت صحيفة "The Hill" عن تصريح كيلي: "لا يمكنني القول إن بوتين معجب بترامب. لم أر ذلك فيه، ولكن بدا لي أنه يوجد لديه شيء ضد ترامب".

ولم توضح كيلي على ماذا يعتمد استنتاجها هذا، لكنها أضافت أن هذه المعلومات إذا كان متوفرة لدى موسكو فإنها هيهات أن تكون متصلة بالملف المعروف للوثائق المسيئة للسمعة.

وتابعت: "أعتقد أن الحديث يدور عن أموال أو أمور ترامب مع الروس في التسعينيات من القرن الماضي وحساباته هنا، في الولايات المتحدة".

يذكر أن المدعي الخاص الأمريكي روبرت موللر يجري التحقيق في ما يسمى بـ "التدخل الروسي" في انتخابات الرئاسة الأمريكية والاتصالات الممكنة بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وروسيا.

وكان الرئيس بوتين قال في مقابلته مع ميغان كيلي والتي تم بثها الجمعة الماضية، إن روسيا لم تكن لها أسباب للتدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، في حين لا تحاول فيه الولايات المتحدة إخفاء وقائع تدخلها في الانتخابات الروسية.

الرئيس الروسي: التدخل في الانتخابات الأمريكية قد يكون وراءه يهود

لندن . «القدس العربي»: 12\3\2018

قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن يهودا يحملون الجنسية الروسية ربما يكونون وراء التدخل في الانتخابات الأمريكية عام 2016. وفي مقابلة مع شبكة «إن بي سي» الإخبارية الأمريكية أعلن انه «لا أكترث بالاتهام الصادر عن المستشار الأمريكي الخاص روبرت ميلر، والذي يتهم فيه مواطنين وشركات روسية بالتدخل في الانتخابات الأمريكية». وأضاف «أنهم لا يمثلون مصالح الدولة الروسية ولا علاقة لهم بالكرملين. وربما ليسوا مواطنين روسا أصلا. قد يكونون أوكرانيين أو تتارا أو يهودا، يحملون الجنسية الروسية. ولكن حتى هذه المعلومات بحاجة للتأكد».

ودعا النائبان عن حزب المعسكر الصهيوني كسينيا سفيلتوفا ونخمان شائي، الحكومة، الى إدانة تعليقات بوتين. وقالت سفيلتوفا «ربما تدخل اليهود في الانتخابات الأمريكية وربما يسيطرون على العالم وربما اليهود هم من ذبحوا اليهود في بولندا. ووراء كل هذه الاتهامات أصل واحد وهو كره اليهود». وأضافت أتوقع من الحكومة الإسرائيلية أن تقف ضد هذه التعليقات الخطيرة التي صدرت عن الرئيس الروسي. وإذا لم تدافع إسرائيل عن اليهود فلا أحد سيقوم بذلك مكانها».

وأما شائي فقال «إن هذه الاتهامات هي أبشع أنماط اللا سامية». وأضاف «أن تعليقات بوتين تؤكد أن لا شيء قد اختلف في النظرة إلى اليهود المسؤولين عن الشر في العالم. مطلوب من الحكومة أن تصدر ردا قويا». وتابع «أتوقع من المنظات اليهودية في العالم أن تضم صوتها إلى إدانة هذه التعليقات الخطيرة».

وكان الرئيس الأمريكي قد قال، يوم الثلاثاء الماضي، إنه كان هناك تدخل من روسيا في انتخابات 2016 وربما من دول أخرى، وإن الإدارة ستواجه أي تدخلات في الانتخابات المقبلة».

دولتان لا دولة واحدة

فاتنة الدجاني الحياة 2018\3\12

بسهولة ويُسر، انزلق النقاش في شأن حل الدولتيْن إلى فكرة الدولة الواحدة. المطلوب، وفق الرئيس دونالد ترامب، هو توسيع الأفق والبحث عن حلول «خارج الصندوق»، ولا مانع في سبيل ذلك من إطاحة أفكار هي حصيلة عمل نضالي وديبلوماسي شائك وطويل.

دولتان أم دولة واحدة؟ يُعاد طرح السؤال الذي يفتقر إلى أي مظلة شرعية عربية أو دولية، فلا يكاد أن يمر يوم إلا ويُعقد مؤتمر أو يصدر تصريح أو إعلان عن دولة أو مسؤول أو جهة يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أن ما من خيار للصراع الفلسطيني– الإسرائيلي سوى حل الدولتين. وليس آخراً تأكيد رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي دعم بلاده هذا الخيار، وتشديد وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي على أنه «السبيل الوحيد لتحقيق السلام الشامل والدائم».

هذا النقاش لم يغِب أيضاً عن الساحة الإسرائيلية الشهر الجاري، ولكن من دون أن يبدو ذلك أكثر من مقارعة حزبية ضد اليمين، تصب من دون شك في الهدف النهائي، أي ضم الضفة الغربية إلى الدولة العبرية. حتى في وجود أصوات إسرائيلية ما زالت ترى أن الحل الأمثل هو دولتان، هذا الرأي لا يجد تمثيلاً سياسياً في الكنيست، وبالتالي في القرارات، ويبقى نقاشاً أكاديمياً. لا ننسى أيضاً أن الدعوة إلى دولة ثنائية القومية، لن توافق عليها إسرائيل، كما أن دعوة رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو إلى دولة واحدة بنظامين تعني «أبارتهايد» حتماً.

ولكن، ماذا يريد الفلسطيني؟ لا شك في أن فكرة الدولة الواحدة تتقاطع مع طروحات فلسطينية مشابهة، وإن كانت محدودة، دخلت من بوابة اليأس بعد فشل اتفاق أوسلو وعملية السلام والعوائق الواضحة التي وضعتها إسرائيل والإدارات الأميركية ضد تنفيذ الاتفاق، وبعد أن أفرغ ترامب ونتانياهو فكرة الدولتين من معناها.

من دون التقليل من الوقع النفسي لهذا الإخفاق على الفلسطينيين، لا بد من القول إن هذا النقاش، فلسطينياً، فيه كثير من العبث السياسي بمكتسبات تراكمية هي حصيلة لمسيرة النضال الوطني. ومع الأخذ بحسن نيات دعاة الدولة الواحدة، بل تأكيد وطنيتهم، فإن فكرة الدولة الواحدة هي معضلة إسرائيلية بحتة، ليس على الفلسطيني التنظير إليها، ولا تجنيد القوى من أجلها.

الأسوأ، أن إشاعتها عربياً وعالمياً كمطلب فلسطيني هي إفراغٌ لنضال نصف قرن حقق فيه الفلسطيني إطاراً فكرياً لوجوده السياسي. فكيف إن أَخذ بمضمونه وأهدافه مجتمعٌ دوليٌّ وازن بمؤسساته (الأمم المتحدة ومجلس الأمن وفروعهما)، ومنظماته وهيئاته الإقليمية (الاتحاد الأوروبي، ودول عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمؤتمر الإسلامي وغيرها)؟ وكيف إن واكب ذلك تعاطفُ الرأي العام العالمي مع فكرة متماسكة مشار إليها بمنظمة التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية، ومرحلياً إقامة السلطة الوطنية في الضفة وغزة؟

ربما يكون هذا الرأي هو الأقرب إلى نصيحة المؤرخ الفلسطيني الأشهر وليد الخالدي، في خطابه لدى افتتاح مركز الدراسات الفلسطينية في جامعة لندن قبل ثلاث سنوات.

موضوعياً، انتهت المسيرة الفلسطينية إلى إقامة السلطة الوطنية، وسط تعقيدات الاحتلال وأهدافه، وهزيمة إقليمية كبرى في العراق، وتفكك النظام الإقليمي العربي، وانتفاضة نازفة، ووسط دعوات كانت تصدر هنا وهناك لحل السلطة، وهي دعوات لا تعني سوى إخراج المسألة من مجالها التاريخي والاقتراب من الانتحار. الواقعية السياسية تقتضي دفع السلطة الفلسطينية إلى أن تبلور نفسها كتعبير عن برنامج كفاحي وطني موحد يحمل معنى عملياً وتطبيقياً لما يكرره الرئيس محمود عباس بانتهاء اتفاق أوسلو، وبما يعيد ثقة المواطن بالسلطة من خلال تطهيرها بوضوح قاطع لشوائب الفساد ومظاهره.

دولتان، لا دولة. وإلا، فالفلسطيني أصلاً في وطنه، وكل ما فيه يهتف أن «هذا البحر لي، وهذي الأرض لي».

عملية عفرين.. مؤشرات الحسم وتوقعات اليوم التالي

سعيد الحاج الجزيرة نت 12\3\2018

بسيطرة الجيش التركي ومجموعات الجيش السوري الحر على بلدة جنديرس، تكون عملية "غصن الزيتون" قد دخلت مرحلتها الثالثة والأخيرة. ففي 20 يناير/كانون الثاني الفائت؛ أعلنت تركيا إطلاق عملية عسكرية أسمتها "غصن الزيتون"، لإنهاء سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي وذراعه العسكرية "وحدات حماية الشعب" الكردية على عفرين.

كان إعلان التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) –بقيادة أميركا– عزمَه تشكيل قوة حرس حدود من قوات سوريا الديمقراطية –التي تشكل الوحدات عمودها الفقري– الشرارةَ التي أطلقت العملية، لكن أسباب العملية الحقيقية تكمن في تقييم أنقرة لحقيقة المشروع الذي يقوده حزب الاتحاد في شمال سوريا.

فحزب الاتحاد الديمقراطي –وهو في نظر أنقرة الامتداد السوري لحزب العمال الكردستاني– يرى في تطورات الأزمة السورية فرصة ذهبية، لتحقيق حلمه بتأسيس دولة أو دويلة أو إدارة ذاتية في مناطق سيطرته، متسلحاً بالدعم الأميركي باعتباره حليف واشنطن المحلي في موجهة "داعش".

وقد منحه ذلك مشروعية دولية نسبية تبدت في الدعم الأميركي المستدام، وموافقة روسيا الضمنية على نظام فدرالي لسوريا، ورغبتها مشاركةَ الحزب في محادثات أستانا رغم التحفظات التركية.

ترى تركيا في مشروع حزب الاتحاد خطراً يهدد أمنها القومي؛ فالحزب وذراعه العسكرية (وحدات الحماية) مصنفان على قوائمها للمنظمات الإرهابية لعلاقتهما العضوية بحزب العمال، ووقوفهما خلف بعض التفجيرات في تركيا وفق السلطات هناك. وتخشى أنقرة أن تكون مناطق سيطرة الحزب منصة تدريب وإطلاق لعمليات الحزب ضدها، إضافة إلى الانعكاسات السلبية لكل ذلك على الملف الكردي داخل تركيا.

تريد أنقرة من العملية إنهاء سيطرة وحدات الحماية على منطقة عفرين، وتأسيس "منطقة آمنة" تسيطر عليها مجموعات الجيش السوري الحر بدعم تركي، وبالتالي تقويض مقومات الدويلة التي يسعى حزب الاتحاد لإنشائها، وإعادة قسم من اللاجئين السوريين إلى هناك كما حصل سابقاً في عملية درع الفرات.

محطة ضمن مراحل

تقدم تركيا العملية بوصفها حلقة في سلسلة مواجهة مشروع حزب الاتحاد الديمقراطي، حيث سبقتها عملية "درع الفرات" (نُفّذت بين أغسطس/آب 2016 ومارس/آذار 2017)، وهي تخطط لأن تتبعها خطوات أخرى في كل من منبج وشرق الفرات وحتى داخل العراق.

سبقت العمليةَ مرحلةٌ تمهيدية تمثلت في انتشار القوات التركية بإدلب، وفق اتفاق مناطق خفض التصعيد الذي أُقِرّ في محادثات أستانا 6. وهو ما ساهم في حصار مجمل منطقة عفرين من الجنوب، وقلل تهريب المقاتلين والسلاح منها وإليها، وأعطى القوات التركية إطلالة قريبة عليها.

المرحلة الأولى شملت السيطرة على الجبال والتلال الإستراتيجية في أطراف منطقة عفرين والقريبة من الحدود، عبر قصف جوي مركّز تبعه تقدم بري حذر ومتدرج. وقد تمت تلك المرحلة في 26 فبراير/شباط بإكمال "الهلال" بمنطقة عفرين؛ أي السيطرة على محيطها من ثلاث جهات، وإبعاد وحدات الحماية عن الحدود التركية تماماً.

أما المرحلة الثانية فهدفت لإحكام الحصار على مدينة عفرين نفسها، من خلال السيطرة على بلدتيْ راجو وجنديرس الإستراتيجيتين، ثم محاولة السيطرة الكاملة على القرى في الشرق لقطع التواصل بين عفرين ومناطق سيطرة النظام، بحيث تضمن تركيا عدم وصول دعم وإمدادات لوحدات الحماية، وهو ما يبدو أن القوات التركية ستتمه قريبا.

المرحلة الثالثة والأخيرة هي معركة السيطرة على قلب مدينة عفرين، وهي الأهم والأصعب لسببين رئيسين: تمترس وحدات الحماية فيها وما أعدته من أسلحة وعتاد وأنفاق وخنادق، وكونها منطقة مأهولة بالسكان. ذلك أن حرص القوات التركية على التقدم ببطء وحذر –لتجنب سقوط ضحايا من المدنيين– سيواجه تحدياً كبيراً في مركز المدينة، بسبب الكثافة السكانية العالية وأسلوب المعركة المتوقع.

أما إستراتيجية وحدات الحماية في عفرين فتقوم على أسلوب حرب العصابات أو حرب الشوارع لتحقيق أمرين: مدّ أمد المعركة وإسقاط أكبر عدد ممكن من أفراد الجيشين التركي والسوري الحر، وزيادة عدد الضحايا المدنيين في عفرين، والهدف من الأمرين هو زيادة الضغط على أنقرة داخلياً وخارجياً.

تدرك تركيا أن المعركة في عفرين تختلف عن المرحلتين السابقتين، ولذلك فقد أعدت خطة مختلفة، وهي تلك التي أشار إليها الرئيس رجب طيب أردوغان قبل أيام.

فقد استدعت أنقرة إلى قلب عفرين القواتِ الخاصة في كل من جهازيْ الشرطة والدرك (الجندرما) اللذين اكتسبا خبرة واسعة من مواجهتهما الإدارات الذاتية، التي أعلنها حزب العمال في بعض المدن التركية ذات الأغلبية الكردية في عاميْ 2015 و2016.

ويبدو أن المعركة في عفرين ستشبه إلى حد كبير المعارك التي خاضتها القوات التركية داخل تركيا خلال السنتين الماضيتين، شارعاً إثر شارع وبيتاً بعد بيت.

وزير الخارجية التركي مولود شاويش أوغلو توقع أن تنتهي عملية عفرين في مايو/أيار المقبل، وهو توقع يتناغم مع رغبة أنقرة في إنهاء العملية بأقرب وقت لتقليل الضغوط الخارجية، ولكن التقديرات الميدانية تشير إلى احتمالية استمرارها أكثر من ذلك، نظراً لخصوصية العملية وصعوبتها في مرحلتها الثالثة والأخيرة.

وفق الموازين العسكرية وفي ظل ما تحقق حتى الآن؛ تبدو عملية "غصن الزيتون" مؤكدة النتيجة، وإنهاء سيطرة وحدات الحماية على عفرين مجرد مسألة وقت. لكن يبقى السؤال هو: هل ستواصل القوات التركية التقدم حتى النهاية كما هو مرجح، أم ستتقدم روسيا أو غيرها بمبادرة لانسحاب الوحدات لتجنب المواجهة الشاملة كما هو محتمل؟

الحقيقة أن فرص السيناريو الثاني تتضاءل بشكل واضح ومتسارع مع كل قرية أو بلدة تسيطر عليها قوات "غصن الزيتون"، وفي ظل إصرار وحدات الحماية على المواجهة حتى النهاية وفق ما تعلنه حتى الآن.

ما بعد عفرين

في مرحلة ما بعد عفرين، وضمن إستراتيجية المواجهة الشاملة مع حزب الاتحاد وتمظهراته العسكرية؛ تتحدث الأوساط التركية عن عدة مناطق، هي: منبج وشرق الفرات (سوريا) وسنجار (العراق)، فضلاً عن مقر حزب العمال وقاعدته الرئيسة في جبال قنديل شمال العراق، التي تتعامل معها أنقرة منذ سنين بالقصف الجوي المستمر.

وتتفاوت أهمية هذه المناطق وخطورتها وكذلك صعوبة السيطرة على كل منها سياسياً وعسكرياً بشكل كبير وملحوظ؛ فمنبج هي الأقرب جغرافياً وربما تكون الأسهل عسكرياً وميدانياً، لكنها أصعب سياسياً مقارنة بعملية عفرين بسبب وجود قوات أميركية فيها.

ويعني ذلك أن سيطرة تركيا على منبج ينبغي أن تمر عبر التوافق مع واشنطن أو بالضغط عليها، ومن المؤكد أن تركيا تفضل الخيار الأول الذي يبدو أنه بدأ فعلياً خطواته الأولى عبر آلية الحوار المشتركة، التي أقرها الطرفان خلال زيارة وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون الأخيرة لأنقرة.

إن وقوع منبج خارج مناطق الاهتمام الأميركية (أي غرب الفرات)، وتعهد واشنطن السابق بخروج قوات سوريا الديمقراطية منها؛ سيسهلان التوصل لاتفاق على خروج الأخيرة من منبج، وسيبقى موضوع دخول القوات التركية من عدمه منوطاً بالتفاوض بين الطرفين.

رغم بعدها الجغرافي؛ قد تسبق عمليةُ سنجار في العراق الاتفاقَ المنتظر بخصوص منبج، لا سيما أن أنقرة على تواصل حثيث وتوافق مبدئي مع بغداد –وفق ما أكده رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم– بشأن ضرورة إخراج حزب العمال الكردستاني منها.

فالأخير كان استغل مواجهة "داعش" في العراق ليسيطر على سنجار ويفرض فيها أمراً واقعاً جديداً، وهو ما يتعارض مع مصالح كل من أنقرة وبغداد وأربيل في آنٍ معاً، الأمر الذي قد يعني تعاونهم في مواجهته.

وباستثناء جبال قنديل؛ تبقى المناطق السورية شرق الفرات هي الأهم والأخطر بالنسبة لتركيا حالياً، وكذلك هي الأصعب. فهناك تتوفر لقوات سوريا الديمقراطية الإمكانات والبنية التحتية لإنشاء دويلة أو إقليم، من مناطق جغرافية واسعة، وثروة مائية ومصادر طاقة، وجيش شبه نظامي بتدريب وتسليح أميركيين، وهو ما يجعلنا نتفق مع من يسميها هي –وليس الساحل الغربي– بـ"سوريا المفيدة".

أعلنت الإدارة الأميركية مؤخراً إستراتيجيتها في سوريا، وتتمثل في البقاء طويلاً بمنطقة شرق الفرات، وبالتعاون والتحالف مع قوات سوريا الديمقراطية. وتوجد بالمنطقة 13 قاعدة عسكرية أميركية على الأقل، وفق المصادر التركية التي تراها تهديداً لأمنها ودعماً لمنظمة انفصالية.

بيد أنه ليس من المتوقع حدوث مواجهة عسكرية مباشرة بين أنقرة وواشنطن، فأنقرة لا تملك الرغبة فيها ولا القدرة عليها، وحلف الناتو لن يقبل بنشوب نزاع مسلح بين أقوى جيشين تابعين لدوله الأعضاء.

وعليه؛ فإن ملف شرق الفرات مرشح للامتداد زمنياً وعدم الحل عسكرياً، ولكن يمكن لتركيا أن تقاربه –بعد الفراغ من المناطق الأخرى الأسهل نسبياً– مقاربةً شاملة وسياسية في المقام الأول، وستتضمن بالتأكيد مزيداً من التعاون والتنسيق مع موسكو وطهران، وربما تفاهمات مباشرة أو غير مباشرة مع النظام.

وقد يساهم ذلك –حال استمراره– في تشكل إرهاصات أولية لتحالف طويل المدى بين تركيا وروسيا وإيران في سوريا والمنطقة، رغم أن معوقاته أكثر من محفزاته وفق معطيات اليوم.

وفي المحصلة؛ لا تزال مواجهة تركيا لحزب الاتحاد الديمقراطي –التي بدأتها بـ"درع الفرات"– في بدايتها، ولا تشكل "غصن الزيتون" سوى إحدى حلقاتها، بينما لا تزال الحلقات الأهم والأصعب ماثلة في انتظار مقاربات مختلفة ومتنوعة من أنقرة، في مقدمتها القدرة على الاستمرار رغم الضغوط الخارجية، واللعب – قدر الإمكان– في مساحات الاختلاف بين موسكو وواشنطن داخل سوريا.

هل أخطأ المثقفون فهم الشعوب الغارقة في الجهل والطائفية؟

برهان غليون العربي الجديد 12\3\2018

"سيدي الكريم، لأني لا أحب الكتابة في التعليقات، والدخول في معمعة السب والنقاش مع الآخرين. أكتب إليك بشكل خاص. أقول لك إن أمثالك هم السبب في ما وصلنا إليه من دمار وقتل وتهجير. أمثالك أحيوا في كثير من فئات الشعب، في البداية، أملا وحلما بسورية متطوّرة، حديثة، علمانية، متقدمة. أمثالك ممن دخلوا قلوب الناس وعقولهم بشخصيتهم الراقية قد حفزتم الناس على رفض النظام الذي أراه، لو بقي كما كان، لكان الأفضل لنا جميعا. لم تحسنوا قراءة الشعب السوري الغارق في جهل الإسلام، والعصبية العمياء، والانتماء القبلي والطائفي، فأوديتم بالبلد والشعب إلى الهاوية. للأسف، ما حدث لم يكن ثورةً على الجهل والتخلف، بل كان حركة غوغاء، نتائجها كانت تدمير الإنسان قبل المكان. أصبح الموت والأموات من تفاهات الحياة اليومية في سيرتنا".

هذا نص رسالةٍ وصلت إلي على صفحتي الشخصية قبل أيام. وهي تُوجّه إلينا من دون مواربة وببساطة، أعني إلى المثقفين الذين ناصروا الثورة الشعبية، تهمة الجهل وسوء التقدير، إن لم يكن إغواء الجمهور وخداعه وتضليله. لا تقول الرسالة: إذا لم تكونوا واثقين من النصر، فلماذا ورّطتم الشعب في حركةٍ ستجرّ عليه الأهوال، كما هو شائعٌ في حالاتٍ مماثلة، ولكن، أبعد من ذلك، كيف دفعتم الشعب إلى الثورة، وأنتم تعلمون جهله وتعصبه وطائفيته؟

لسنا هنا أمام نقد للفكر والمفكرين التحرّريين فحسب، وإنما أمام إدانة جوهرية للشعب، تنطوي على يأسٍ من أي تحول أو تغيير ممكن، الآن وفي المستقبل. نحن إزاء نفي مطلق لشرعية الثورة نفسها في شروط مجتمعاتنا العربية.

يفترض كاتب الرسالة أنه كان للمثقفين الدور الأول في اندلاع ثورة السوريين، وأن خطابهم، وربما بعض ملامح شخصيتهم المدنية الراقية، كما يقول، قد خدعت الجمهور وشجّعته على الخروج على النظام القائم. ويتضمن هذا الافتراض ثانيا أن الشعب لا يملك الوعي ومنظومة القيم التي تسمح له بالقيام بثورة، وأنه إذا ثار فلن تكون ثورته سياسية، وإنما حركة غوغائية، نظرا لجهله وتعصبه وطائفية معظم فئاته، فهو يفتقر إلى أي مبادرة ذاتية. ويتضمن ثالثا أن ما حصل من خرابٍ ودمار وقتل وتشريد أصاب ملايين الناس لم يكن نتيجة الحرب التي شنها النظام لقمع ثورة، وإنما هو ثمرة الحركة الغوغائية التي أطلقها، والتي لا يمكن

أن تقود بالتعريف، أي بسبب غوغائيتها، إلا إلى ما شهدناه من خرابٍ ودمار وقتل. وتتضمن رابعا أن سياسة النظام لقمع الثورة/ الحركة الغوغائية لم تكن خاليةً من العقلانية، إن لم تكن شرعية. وخامسا، المسؤولية الرئيسية في ما وصلت إليه الأمور تقع على كاهل المثقفين السوريين، وأنا في مقدمهم، لجهلهم بطبيعة شعبهم البدائية، أو لرغبتهم في تضليله، طمعا في السلطة أو تعلقا بحلم تحرّري، لا مجال لتحقيقه في سورية، وربما في العالم العربي والإسلامي بأكمله. وبطريقةٍ ارتجاعيةٍ، يمكن أن نستنتج أن نظام الأسد، أو ما يشابهه من الأنظمة المجاورة، هو النظام الأكثر ملاءمة للشعوب العربية الأمية، وأن أصل الداء في مجتمعاتنا ليست النظام، وإنما الشعوب البدائية، وكل من يتعاطف معها من المثقفين والسياسيين الحالمين، أو الذين يخدعون أنفسهم بتعلقهم بمبادئ وقيم لا يمكن تطبيقها في الواقع.

(2)

ليس هناك شك في أن المثقفين مسؤولون عن نشر الأفكار التي ألهمت الثورة بمقدار ما قدمت للمجموعات النشطة التي قامت بإشعالها أهدافا تضفي الشرعية على عملهم، وتسمو به فوق المصالح والمنافع الوقتية والمادية. وبالفعل، من دون أفكار ملهمة وموجهة ومقنعة، لا تقود الاحتجاجات بالضرورة إلى ثورةٍ طويلة المدى وشاملة. لكن المثقفين لم يكونوا مع ذلك، مهما كانت نوعية أفكارهم وشعاراتهم وسلامتها أو خطئها، المفجرين الحقيقيين لها. المسؤول الأول عن إيجاد شروط الثورة وتفجيرها هو النظام السياسي، وخياراته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أو التربوية، البعيدة والقصيرة المدى معا، وهي الخيارات التي تعاملت مع الشعب باعتباره قاصرا أبديا، وقرّرت أن تحكمه بالقهر، وتفرض عليه الصمت، واعتمدت من أجل إخضاعه والحصول على طاعته وسائل الإرهاب والترهيب البدائية الأكثر عنفا.

هكذا لم يعد الأمن يعني ضمان الدولة حقوق الناس ومصالحهم وسلامتهم الشخصية، الجسدية والمعنوية، وإنما بالعكس تماما، الأجهزة التي تعمل على تعرية الأفراد من أي حماية قانونية أو أهلية أو أخلاقية، لتأمين طاعتهم المطلقة وانقيادهم، من دون تساؤل أو سؤال، باعتبار ذلك شرط ضمان أمن النظام. لم تقبل السلطة، في أي وقت، الاعتراف بوجود شعب، باعتبار هذا الشعب طرفا له حقوقه ومصالحه ورأيه في ما يمس حياته ومصيره، ولا أقول سيادته، كما ينص الدستور. وترفض رفضا دينيا فكرة الحوار معه، أو التفاوض مع أطرافه لأي هدفٍ كان. واعتقدت دائما أنها تستطيع أن تضمن إذعانه من دون تنازلات، مهما كانت، معتمدةً على تحكّمها بشروط حياته، ووضعه في حالة تبعية مطلقة لها، أفرادا وجماعات، واستخدام

جميع وسائل العنف المادية والمعنوية، واحتكار وسائل الإعلام والتربية والثقافة، ووضع يدها على جميع موارد البلاد وتحكمها من خلال أجهزتها القمعية بكل فرص العمل ومنافذ الريح في قطاع المهن الحرة والوظيفة العمومية، وأخيرا ممارسة أسلوب العقاب الجماعي والمنفلت من أي رقابةٍ أو قيدٍ قانوني أو أخلاقي، بحيث لا يعرف الفرد الذي تبدو عليه علامات الامتعاض ما يمكن أن يواجهه من عقاب، ليس عما يقوله أو يفعله، وإنما عما لا يفعله، وما لا يعجب رجل الأمن في سلوكه، أو تصرفاته أو عشرته، وربما لون ملابسه أو نظراته أو طريقة سيره.

ولأن النظام كلما زاد تسلطا وأمنا زاد فسادا، وأصبح أكثر غيرة على مصيره، وهوسا في الدفاع عن أمنه، لم يجرؤ، في أي وقتٍ، على التخفيف من عنفه الشامل الذي شل بتعميمه المجتمع. وكلما زاد هذا المجتمع استسلاما له، زاد هذا النظام طموحه إلى أن يجعل من وجوده قدرا لا فكاك منه، حتى انتهى الأمر به إلى أن يجعل مركز نشاطه وبرنامج عمله الرئيس تنظيم الحرب الوقائية الرامية إلى التحييد الدائم والشامل للمجتمع، بما فيه من يواليه منه، وتعميم أعمال الترهيب الجماعي التي لا تهدف إلى عقاب أفعال أو أقوال اعتراضية، وإنما إلى تثبيت الخوف والرهبة في النفوس، والحيلولة دون ظهور أي بوادر احتجاجية من أي نوع كان.

أما في ما يتعلق بدور المثقفين، فليس ما يُؤخذ عليهم، أو ينبغي أن يؤخذ عليهم، نشرهم قيم الكرامة والحرية والعدالة والمساواة في المواطنة وحكم القانون، التي ضللت الشعب وحفّزته على الانتفاض، وهو غير أهل له، كما تقول الرسالة، ولا وقوفهم إلى جانب الجمهور، والسعي إلى توثيق العلاقة معه، وترشيد حركته، وتوجيه انتفاضته نحو أهدافٍ إيجابية، وتجنيبه الانحراف نحو المهاوي الطائفية والانتقامية التي كان يدفعه إليها النظام. ما ينبغي أن يُؤخذ عليهم، بالعكس تماما، هو تقصيرهم في القيام بدورهم هذا، ووقوف عديدين منهم، إن لم يكن أكثرهم، موقف التردد أو الحياد والهرب من المسؤولية. وترك الجمهور تقريبا من دون قيادةٍ سياسيةٍ وتوجيه فعليين.

وبالمثل، من الصحيح ما تذكره الرسالة إنه لا يمكن للشعب المقهور والمحكوم بالإعدام السياسي والعطالة المدنية، والموضوع في قفص الاتهام، وتحت الحراسة والمراقبة اليومية، أن يكون مستقلا وقادرا على أخذ المبادرة، ولا أن يتجرأ على الانتفاض وحده لولا تحفيز الآخرين. لكن الشعوب لا تعيش في معزلٍ عن بعضها بعضا، ولا في كرة مغلقة. إنها تتفاعل في ما بينها، وتحرّكها ديناميكيات عميقة باطنية، عابرة

للحدود وأحيانا للقارات. ليس المثقفون من أشعل فتيل الثورة السورية، وأطلق ماردها من القمقم، وإنما ثورات الشعوب العربية المجاورة التي أظهرت للجمهور المخنوق بالملموس أن إسقاط صرح الطغيان ليس من المستحيلات، وأن الأمر لا يحتاج عبقرية فذّة، ولا وسائل واستراتيجيات بعيدة المنال. فكل الشعوب قادرةٌ على تسيير تظاهرات، والاحتشاد في الساحات العامة، وانتظار سقوط النظام. وكان من الصعب ألا تلتقط هذه الفكرة البسيطة مجموعاتٌ صغيرة من الشباب الذين لا مستقبل لهم، في نظام يسدّ عليهم كل أبواب الحياة، والذين لم يشهدوا أحداث الثمانينات من القرن الماضي، ويروا بأم أعينهم جثامين ضحايا مجازر حماة وجسر الشغور وتدمر وغيرها، ويستبطنوا الصدمة النفسية التي شلت إرادة آبائهم عقودا طويلة، وربما للأبد.

(3)

رمي مسؤولية ما حصل على الوعي المتخلف للشعب لا يسعف أحدا. صحيحٌ أن قطاعاتٍ من المجتمع السوري قد أظهرت، في بعض مراحل الثورة، وربما قبلها أيضا، بعض أعراض الجهل بالإسلام، أو التفسير الخاطئ للدين، ومشاعر الطائفية، والتعصب، والكراهية، كما هو الحال في مجتمعات أخرى عديدة. لكن هذه الأعراض لم تحدث، ولا يمكن أن تحدث ثورات. وليست هي التي تصنع الأحداث، وتتحكم بمجرى التاريخ والتحولات الكبرى. ولا تمثل ماهيةً ثابتة لأي شعب.

الجذور العميقة للممارسات الطائفية وإحياء روح التعصب المذهب والقبلي والجهوي موجودة في أساسات نظام الأسد، وهي التي تميزه وتعبر عن جوهره، باعتباره نظام التمييز الطائفي والمحسوبية والعنصرية الاجتماعية واللعب على الانقسامات الأفقية والعمودية وتزوير الحقائق بامتياز، وهذا ما يفسر أيضا ما بدر منه من مشاعر الحقد والانتقام والكراهية والتشفّي، وبرّر في عيون مليشياته عمليات القتل بالجملة للمعارضين والمدنيين من دون حساب. الوحشية والطائفية وروح الكراهية التي سيطرت على بعض قطاعات الرأي العام السوري هي رد الفعل المباشر والأعمى على الطابع الوحشي والطائفي الذي طبع أسلوب حكم الأسد ومعاملته محكوميه. والذي سعى من خلاله إلى بث الفتنة داخل صفوف الشعب للتحكّم به، وتضليله، ودفعه إلى الارتماء في أحضان رجال الدين، وفصله عن نخبه الثقافية والسياسية الواعية، حتى يحرمه من أي فرصةٍ لتنظيم مقاومة بناءة، وتقويض أي أملٍ له بالخلاص.

ومهما كان وزن الأفكار الثورية والتحرّرية وتأثيرها، ما كان من الممكن لها أن تقاوم استراتيجيات النظام المعزّزة بأجهزته وأجهزة حلفائه الأمنية والإعلامية الواسعة والمتعدّدة المتربصة بفصائل ومجموعات ثورية مفتقرة للقيادة السياسية الواحدة، واستغلال أخطائها لتبرير عنفه، والتغطية على خياراته الإبادية. كان تفجير حرب طائفية موازية للثورة السياسية السلمية، لم يوفر نظام الأسد وسيلةً من أجل إشعالها، الوسيلة الوحيدة لاستبدال سردية الثورة بسردية الحرب الأهلية، وإجبار قسم من الشعب على الالتحاق باستراتيجيته، باسم الدفاع عن الأقليات، قبل أن ينتقل، في مرحلةٍ تاليةٍ، إلى تفجير حرب ضد الإرهاب الذي كان أول من أطلق سراح قادته ورجالاته.

لم تكن مظاهر الجهل والتعصب والطائفية والقبلية التي انبعثت في سياق الثورة عفوية ولا بريئة. لقد تم تصنيعها في الصراع ومن أجله، وبإرادة النظام، وبمساعدة أجهزته ذاتها، ولهدفٍ واضح وعلني، هو دفن المحتوى التحرّري والمطالب الديمقراطية للثورة تحت طبقةٍ سميكةٍ من غبار النزاعات الفكرية والطائفية، وإحياء العصبيات القبلية الدارسة.

ليست الثورة والحرب التي أعلنها النظام عليها، والتدخلات الأجنبية التي استدعاها لتعزيز قواته، والحروب الجانبية والموازية التي أطلقها، الأقوامية والطائفية والمذهبية ثم الإرهابية، والقتل والدمار الذي رافقها جميعا، ليس ذلك كله من صنع المثقفين. وهو ليس من صنع الشعب البسيط الذي كان يحلم، مثل جميع الشعوب، ببعض الكرامة والحرية والأمان والاعتبار. كان من مقتضيات الحرب البربرية التي أعلنها النظام وحلفاؤه على الشعب لسحق إرادته، وإجباره على قبول الأمر الواقع، والاستسلام للسلطة الجائرة والفاسدة التي تحكمه، وتتحكم بحياته وأرواح أبنائه منذ نصف قرن. بديل الثورة، التي كانت وستبقى أكبر حدثٍ مجيد في تاريخ سورية الحديثة، وأعمقها أثرا وتعبيرا عن إرادة التحرّر وروح البطولة والكفاح التي تسكن اجسام السوريين وقلوبهم، كان ولا يزال قبول الشعب بالعبودية كخيار وحيد وكمصير أبدي. لم يكن الصراع في أيٍّ من مراحل الثورة صراعا على الثقافة، ولا على المواقع الطبقية، ومن باب أولى على المحاصصات الطائفية والعشائرية. كان بوضوح الشمس على الوجود بين نظامٍ جعل شرط بقائه تغييب الشعب وإعدامه وشعبٍ لم يعد قادرا على البقاء من دون التخلص من قهر النظام وإسقاطه. بين العبودية والحرية لا يوجد نصف خيار.

الكونجرس الأمريكي يدرس مطالب بنقل "قاعدة العديد" العسكرية من قطر

القاهرة– "القدس" دوت كوم– د ب أ– 12\3\2018

نقلت صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية اليوم الاثنين، عن مصادر تشريعية في الكونجرس الأمريكي، أن لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب تدرس فعلياً مطالب بنقل قاعدة "العديد" العسكرية الأمريكية من الدوحة إلى موقع آخر خارج قطر.

ومن المقرر أن ينتهي الاتفاق بين الدولتين بشأن استضافة القاعدة في عام 2023، بعد أن تم تجديده في ديسمبر من عام 2013 لمدة عشرة أعوام.

وكشفت المصادر عن وجود أربعة خيارات بديلة عن قاعدة العديد تدرسها لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، إذ من الممكن بعد المناقشة مع الجهات الأمريكية المعنية بالقاعدة العسكرية تغيير موقعها بعد 2023.

وأفادت المصادر بأن المواقع الأربعة البديلة عن الدوحة، وفقا للصحيفة، هي منطقة الظفرة في العاصمة الإماراتية أبوظبي، ومنطقة الزرقاء في شرق الأردن، والبحرين، وأخيراً أربيل في كردستان العراق، مشيرة إلى أن كل تلك المواقع العسكرية الأربعة البديلة تم استخدامها في وقت مضى، مثل حرب الخليج، وحرب أفغانستان، وحرب العراق، وأخيراً قتال التنظيمات الإرهابية مثل داعش وغيرها في العراق وسورية.

وذكرت صحيفة الشرق الأوسط أن هذه المطالب بنقل قاعدة العديد من الدوحة تأتي عقب إجراءات أمريكية اتخذتها تجاه قطر، تتمثل في متابعة نظامها المالي والمصرفي بسبب تخوف من دعم المنظمات الإرهابية والأفراد ذوي العلاقة بتلك المنظمات، إضافة إلى مراقبة شديدة لتصرفاتها الدبلوماسية وعلاقاتها الخارجية، ما دفع قطر إلى إبرام مذكرة تفاهم ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية لوقف تمويل الإرهاب.

شرط ترامب للحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران

بيت لحم-معا- 12\3\2018

كشف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال استقباله رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أن بلاده ستخرج من الاتفاق النووي مع إيران ما لم يوافق حلفاؤها الأوروبيون على تعديله جذريا.

هذا ما ذكرته صحيفة "أكسيوس" الأمريكية نقلا عن مسؤولين إسرائيليين لم تذكر أسماءهم.

وجرت محادثات يوم 5 مارس الجاري في البيت الأبيض بين نتنياهو وترامب، حيث شكر الأول الثاني على تعزيزه غير المسبوق للعلاقات الإسرائيلية-الأمريكية. ووصف نتنياهو اجتماعه مع ترامب بأنه "ممتاز" وقال إن موضوعاته الرئيسية كانت "إيران وإيران وإيران".

ووفقا لصحيفة "أكسيوس"، قال ترامب إنه في الوقت الحالي لا تقدم فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة سوى "تغييرات تجميلية" يعتبرها ترامب غير مرضية. وهو يريد "تغييرات كبيرة" في الصفقة نفسها، وليس اتفاقيات إضافية بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

وحسب المسؤولين الإسرائيليين الذين نقلت عنهم الصحيفة، أكد الرئيس الأمريكي أنه إذا لم تتم تلبية مطالبه، فإن الولايات المتحدة سوف تنسحب من الاتفاق النووي مع إيران.

وكما تلاحظ الصحيفة، فإن الموعد النهائي الذي حدده ترامب للتوصل إلى اتفاق مع فرنسا وألمانيا وبريطانيا هو 12 مايو المقبل.

ووقعت إيران مع "سداسية" الوسطاء الدوليين (روسيا والولايات المتحدة وبريطانيا والصين وفرنسا وألمانيا)، في 14 يوليو، 2015 اتفاقا تاريخيا بشأن تسوية مسألة برنامجها النووي على المدى الطويل، وتم اعتماد خطة عمل شاملة المشتركة، يؤدي تنفيذها إلى رفع العقوبات الاقتصادية والمالية التي فرضت على إيران سابقا من مجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

الحوار مع طهران وبيونغ يانغ

عبد الوهاب بدرخان الاتحاد 12\3\2018

ما لم يكن متصوّراً أصبح محتملاً. فاللقاء بين دونالد ترامب وكيم جونغ أون ممكن في مايو المقبل، أما هل يثمر أم لا فمجال التكهّنات مفتوح. لكن زعيم كوريا الشمالية يبدو منفتحاً، بل مستعدّاً لوقف التجارب النووية تسهيلاً للمحادثات التي، إذا حصلت، لن تكون سهلة ولا سريعة، نظراً إلى مخزون ضخم من عدم الثقة من جهة، وإلى الشروط والشروط المضادة من جهة أخرى. ويرى المحللون أن ثمة أسباباً ثلاثة لهذا التطوّر: الأول أن بيونج يانج بلغت الذروة في استعراض القوّة بتهديدها الولايات المتحدة نفسها، وبالتالي فهي ستفاوض من موقع تعتبره مريحاً. الثاني أن اقتصاد التهريب وغسيل الأموال لم يعد كافياً لمعالجة المشكلة الاقتصادية الكورية المزمنة والمتفاقمة بالعزلة والعقوبات، إذاً فلا بدّ من شيء من الانفتاح ولو في أضيق نطاق. والثالث أن الصين قد تكون وراء المزاج «الإيجابي» لكيم جونغ أون، فهي مدركة أن مجال التوافق بينه وبين ترامب يبقى محدوداً إلّا أنه قد يساهم في خفض التوتّر في الأرخبيل الكوري، فضلاً عن فرملة الاستخدام الروسي لتهوّرات بيونج يانج.

كوريا الشمالية تموّن إيران والنظام السوري بما لديها من منتجات الدمار الشامل، ومع ذلك بات الحوار معها ممكناً، خلافاً لإيران التي استقبلت أخيراً وزير الخارجية الفرنسي الذي شاء إجراء حوار «صريح وعميق» معها، غير أن كل إجاباتها عن أسئلته كانت سلبية، والأرجح أن «جان إيف لودريان» غادر طهران بما كان يتوقّعه قبل أن يزورها، وربما بصورة أكثر تعقيداً مما كان يعتقده. هنا أيضاً ثمة أسباب ثلاثة: الأول أن إيران تعتبر أن توقيعها على الاتفاق النووي لم يكن صفقة رابحة بالمقدار الذي توقّعته، ولذلك ترى أي حوار غربي معها، لكي يكون مريحاً لها، يجب أن يبدأ بالاعتراف بما حقّقته من نفوذ في محيطها العربي، إذ أنها قايضت هذا النفوذ لقاء وقف برنامجها النووي. الثاني أن أزمتها الاقتصادية، حتى مع وجود حراك شعبي، لا يمكن أن تكون دافعاً للتخلّي عن تدخّلاتها وتوسّعاتها الخارجية. والثالث أن تأثير «الحلفاء» الدوليين، مثل روسيا والصين، في قراراتها أقلّ من تأثيره في قرارات كوريا الشمالية، فالأخيرة لا تستطيع إغضاب الصين في أي حال.

بمقدار ما تبدو بيونج يانج جدّية في طلب لقاء ترامب – كيم ليكون الحوار مجدياً ومختصِراً للعقبات، إذ أنه يُضفي نوعاً من «الشرعية» الدولية على كيم ودولته المارقة، بالمقدار نفسه ترغب طهران في أن يزورها

إيمانويل ماكرون لا لأن لديها مبادرة سياسية تريد إهداءها إليه، بل لأنها تريد استغلال زيارته لتبرهن أنها دولة «طبيعية» يمكن أن تُزار، وأن نظامها بات موضع قبول من جانب دولة غربية كانت الأكثر تشدّداً خلال المفاوضات النووية. أكثر من ذلك ستحاول طهران الإيحاء بأن تكتيكاتها يمكن أن توسّع الهوّة بين ترامب والأوروبيين المعارضين جميعاً لأي مسٍّ بالاتفاق النووي وإن كانوا يشاطرون البيت الأبيض مآخذه على هذا الاتفاق، وأهمها برنامج الصواريخ الباليستية الذي تعتبره إيران غير قابل للتفاوض. وبدل أن تنتهز طهران وجود «لودريان» في ضيافتها لطرح أفكار تشجّع الأوروبيين على «الممانعة» إزاء الضغوط الأميركية، فإنها انتهزته على العكس لتقول إن في إمكانها استئناف إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب خلال يومين، وأنها ضاعفت تطوير برنامجها الصاروخي.

لا يزال الحوار الأميركي – الكوري الشمالي مجرّد فكرة، لكن أي سيناريو لتحقّقه ينطوي على ملامح مصلحية للطرفَين، خصوصاً إذا انطلقا من مراهنة على الوقت وعلى التقدم المحرز في تنفيذ أي اتفاقات محتملة، ذاك أن التباعد الأيديولوجي الشاسع بينهما لا يمنع تفعيل البراجماتية، ففي نهاية المطاف لا أحد يريد مواجهة نووية، فلا الولايات المتحدة تستطيع ابتلاع كوريا الشمالية، ولا الأخيرة تستطيع اعتبار تسلّحها النووي حلّاً لكل مشاكلها. ربما يدين النظامان الكوري الشمالي والإيراني للتصلّب الأيديولوجي بوجودهما واستمرارهما، لكن الوقائع تثبت أن ثمن الحفاظ على هذا التصلّب بات باهظاً جدّاً من دون أن يضمن الحفاظ على النظام. هذا ما يبدو الآن من الحال الإيرانية، إذ تعتقد طهران أن سياساتها المتعنتة والعصيّة على الترويض أو التغيير هي التي تجتذب فرنسا وألمانيا وغيرهما، ولا بدّ أن تأتيها بالولايات المتحدة صاغرة مستسلمة. لكن أي دولة تحاول تجربة حظّها بالتحاور مع إيران لن تلبث أن تخرج بالانطباع نفسه، وهو أن التصلّب قناع للخوف على النظام، وبالتالي فلا فائدة من أي حوار معها.

الرئيس الصيني امبراطوراً

جميل مطر الحياة 12\3\2018

بقرار حصل على الإجماع من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، سوف يطرح على المؤتمر العام للحزب في دورته المقبلة اقتراح بإدخال تعديل في الدستور. يقضي الاقتراح برفع القيد الذي يحدد مدة الرئيس المنتخب لحكم البلاد بولايتين وجعلها مفتوحة، بمعنى منح الرئيس الحق في الترشح مرات بلا سقف يحدها. أثار الاقتراح ردود فعل عالمية متوقعة ولها ما يبررها. لو أن هذا الاقتراح صدر عن جهة في أي دولة أفريقية أو في أميركا اللاتينية أو الشرق الأوسط، لما أثار من ردود الفعل ما أثاره اقتراح اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني.

لم يفاجئ الاقتراح المتخصصين في الشأن الصيني. كلهم على علم بأن القرار السياسي في الصين ما زال يخضع في تحضيره وإصداره لقواعد وتقاليد شبه إمبراطورية. إلا أن عدداً غير قليل من هؤلاء كان لديه أمل في أن يستمر قادة الحزب الشيوعي ملتزمين قرار تحديد مدة الرئاسة بولايتين لا أكثر. لدى هؤلاء، كما لدى أقرانهم في الخارج خصوصاً في الغرب، الأسباب التي دفعتهم إلى التمسك بقاعدة تحديد المدة. هناك من يذكر بكثير من الألم ما رافق الفترة الماوية من انتهاكات لحقوق الإنسان. هؤلاء يرفضون منطق الضرورة التي تفرض وجود رئيس في الحكم لفترة ممتدة لأي سبب من الأسباب.

أصحاب منطق الضرورة يعتقدون أن مجتمعات بعينها عاشت طويلاً في ظل حكم إمبراطوري أو ملكي، واستطاعت المحافظة على درجة عالية من الاستقرار، واستطاعت أيضاً تحقيق نقلة حضارية وإن محدودة. هؤلاء يضعون الصين نموذجاً. في رأي هؤلاء أنه ما كان يمكن تخليص الشعب الصيني من الوضع الشنيع الذي ظل فيه حتى بعد أن رحلت الهيمنة الغربية لو لم يقده ماو تسي تونج خلال مدة حكم غير محدودة إلى أوضاع أقل تخلفاً. ولكن حين أراد حكام الصين في المرحلة اللاحقة نقل الصين من الأيديولوجية الماركسية المتزمتة التطبيق إلى نوع من الرأسمالية، احتاجوا إلى استعارة إنفراجة ديموقراطية من الغرب تسمح للشعب بالمشاركة فتخف وطأة الانتقال. كان تحديد مدة الرئيس أحد مكونات هذه الإنفراجة. أدرك زعماء المرحلة أن الانتقال من ممارسات الاشتراكية إلى التزام سياسات حرية السوق، سوف يفرض على الطبقات الفقيرة أعباء إضافية وأحمالاً ثقيلة، فجرى تعويضها بإنفراجات سياسية وإصلاحات إدارية لا تمس جوهر النظام السلطوي الحاكم.

كنت أحد الذين لم يفاجئهم اقتراح اللجنة المركزية الصينية. كنت أعلم أن دوافع إمبراطورية كثيرة لن تسمح بالتمادي في وضع قيود على سلوك وحرية الحاكم. الصين، في رأيي، كانت دولة إمبراطورية وهي كذلك وستبقى هكذا. كان أهم أدواتها شبكة البيروقراطيين العنقودية المنتشرة والمهيمنة في شتى الأنحاء، وهي الشبكة التي حل محلها الحزب الشيوعي الصيني كأهم أدوات النظام الحاكم الآن. هو أيضاً مصدر أساسي للشرعية، يضع الدستور ويلغيه أو يعدله. جدير بالذكر أنه في حالات مشابهة في أفريقيا والشرق الأوسط يكون الجيش هو الأداة وفي الوقت نفسه المصدر الأساسي للشرعية. هو الذي يهيمن على عملية وضع الدستور، وهو الذي يحمي قرارات تعديله أو وقف العمل به، وفي بعض الحالات كما في أميركا اللاتينية هو الذي يشرع القوانين ويتدخل في سوق التجارة مراقباً أو شريكاً، وأحياناً محتكراً.

سألت عن السبب الذي من أجله أقدم الرئيس شي في بداية الفترة الثانية من رئاسته على تكليف جماعته في اللجنة المركزية إصدار هذا الاقتراح تمهيداً لعرضه على المؤتمر المقبل للحزب. فهمت أن الرئيس الذي قضى الفترة الأولى يعمل بإصرار وحزم على التخلص من كل خصومه في الحزب، ووضع كل أعوانه في مواقع النفوذ في الحزب والدولة، وهو الرئيس الذي خرج من انتخابات الفترة الثانية مزوداً بقوة مضاعفة. هذا الرئيس لن يجد وقتاً أنسب وفرصة أفضل ليكلف اللجنة المركزية إصدار قرار باقتراح إلغاء قيد المدة على الفترات المقبلة.

من ناحية أخرى، أعتقد أن الرئيس شي وأعوانه أدركوا أن مشروعاً بحجم مشروع الطريق والحزام، الذي أطلقه الرئيس شي، سوف يحتاج تنفيذه وتطويره إلى فترات كثيرة من حكم الشخص الذي أطلقه وليس فترة واحدة، أو على الأقل هو المبرر المناسب لطلب مد مدة الرئيس. إنه الجوهرة التي تفاخر بها الصين العالم بأسره وتدخل بواسطتها إلى أحشاء دول كثيرة، هو أيضاً حلم الطبقة الرأسمالية الجديدة وملتقى أهداف الطبقة العسكرية التوسعية، وهي أيضاً جديدة. لا يفوتني أن أذكر هنا أن الرئيس شي لا بد مدرك تماماً أن المرحلة الأولى من مرحلة الانتقال إلى الرأسمالية وتراكم رأس المال قد قاربت نهايتها، وحلت مرحلة الانطلاق نحو التوسع في الخارج وإعادة ترتيب البيت، مثل تضييق الفجوة في الدخول، وتشغيل وإسكان المهاجرين من الداخل إلى مواقع الإنتاج والخدمات في الشرق، ومثل مواجهة غضب المحتجين والمعارضين الذين سوف يتضررون من ازدياد القمع وهيمنة الحزب والدولة وتراجع الحقوق والحريات.

يستطيع الرئيس شي أن يزهو بما حققه خلال الفترة الأولى من ولايته. ففي عهده زالت كل شكوك الغرب حول حقيقة القوة الصينية، ومدى استعدادها للانضمام إلى صف الدول القائدة في العالم. الصين في عرف الرجل الأبيض، وترامب نموذج لهذا الرجل، مهما تقدمت وتحضرت تظل دولة عالم ثالثية. هي الثانية بعد اليابان التي تجاسرت وفرضت نفسها على العالم الغربي المهيمن. وهي الأولى التي تستخدم التجارة والتشييد طريقها إلى مصاف القيادة، على غير اليابان التي استخدمت الحرب وسيلتها للانضمام لمجموعة القوى الأعظم. وفي عهده تأكدت الهيمنة الصينية على بحر الصين الجنوبي. لا يهم إن كانت أميركا، في عهدي أوباما وترامب، قصرت في منع الصين من تحقيق هدفها في هذا البحر، المهم في الحقيقة هو أن الصين نجحت.

يحسب للرئيس شي أيضاً أنه استكمل عملية إعادة بناء الجيش الصيني والتثبت من قوة ولائه للحزب. أغلب الظن أيضاً، أن الجيش لن ينسي فضل الرئيس شي عليه، فهو الرئيس الذي أضفى على هذا الجيش للمرة الأولى صفة العالمية. إذ إن للصين الآن قواعد بحرية على مدخل البحر الأحمر وفي جنوب باكستان على مقربة من بحار الفرس والعرب. ولا يخفى على أحد في الخارج وفي طبقة الضباط أن القواعد البرية التي تقام حالياً على طول طرق النقل، التي تمهدها الصين في وسط آسيا والموانئ الكثيرة في أنحاء العالم التي يجري إعادة تأهيلها، لاستقبال حاويات وسفن أكبر وأكثر عدداً، كلها جاهزة لتستقبل في شكل أو آخر قوات مسلحة صينية إن دعت الضرورة. يقال أيضاً إن الصين استكملت جهود إعادة سيطرة الحزب على أنشطة التعليم والثقافة، وتعززت السيطرة على الإعلام، خصوصاً على الميديا الاجتماعية، في شكل لا يدع مجالاً واسعاً للاختراق من الخارج في مرحلة الكلي، توقع أن نشهد حروباً فعلية تشن باستخدام هذه الميديا المزودة بتكنولوجيا متقدمة للغاية.

الصين لم تعد لغزاً ولم تعد دولة نائية بعيدة من اهتماماتنا المباشرة. الصين الآن في صلب أحداث غالبية أقاليم العالم. نعلم ما يجري على يدها في أفريقيا، وأظن أننا نهتم به، أو أتمنى ذلك. نعلم أيضاً بعض ما يدور في نيتها بالنسبة إلى دورها في الشرق الأوسط في المرحلة المقبلة. نحفظ كشعوب وتجار وصناع صغار عن ظهر قلب أساليبها في ممارسة تجارتها الدولية، خصوصاً تلك الممارسات التي أهلكت في دول كثيرة صناعات ناشئة. صارت الصين معهداً ينشر ويروج لثقافة كونفوشية، ويستثمر بمبالغ طائلة في نشر وتدريس اللغة الصينية. الصين مدرسة لمن يسعى إلى إتقان فنون التنمية السريعة وإنتاج وتوظيف

تكنولوجيا جديدة. الصين بعثت بطلائعها التجارية والديبلوماسية والثقافية تتحسس وقع أقدام غزاة جدد في الشرق الأوسط. تتريث ولكنها تحشد.

لهذا كله توقفنا طويلاً أمام قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني. حكام كثيرون سواء في العالم النامي أوالمتقدم اهتموا ولا شك، فالتبريرات التي قدمها الحزب الصيني مفيدة لإقناع الشعوب بمنطق الضرورة ومشاريع لتستكمل ودعم دولي وتشجيع خارجي. بالفعل لم يقو الرئيس الأميركي ترامب على مقاومة الإغراء الذي يمثله هذا القرار، فإذا به يتمنى أن تأخذ به أميركا. كثيرون وأنا منهم لم نأخذ تغريدة ترامب بعدم اكتراث، فكلنا نعرف مدى احتقار الرجل للدستور والقانون ومؤسساتهما. نعرف أيضاً مدى الانكسار الذي أصاب الديموقراطية والليبرالية في العالم بأسره وفي الغرب ذاته مهد هذه الأيديولوجية. لا شيء مستبعد.

القائد المُهرِّج... من هو؟

إحسان الفقيه القدس العربي 12\3\2018

المُهرِّج، ذلك الفنان الذي يُغير معالم وجهه بمستحضرات التجميل، ويرتدي ملابس غريبة ذات أحجام كبيرة، كم أضحك الناس كبارا وصغارا، وربما أبكاهم أيضا، كما فعل الممثل الهندي راج كومار في رائعته «ميرانام جوكر»، عندما أدى في الفيلم فقرة كوميدية بعد وفاة أمه، اختلطت فيها دموعه الحقيقية بالزائفة، يُضحِك خلالها الجماهير وقلبه مُمزق نازف.

لكن المُهرج ليس فقط من يُضحك الناس ويرسم على وجوهم البسمة أو يبكيهم شفقة وتأثُّرا، فأحيانا يتسلط على رقابهم، ويدفن كرامتهم، ويستبيح دماءهم وأرزاقهم، ذلك هو القائد المهرج، وفق أحد تقسيمات أساتذة العلوم السياسية وخبراء الإعلام لأنواع القادة، فإنهم قالوا إن هناك نوعين من القادة، القائد المهرج، والقائد الزعيم، ولكُلٍّ منهما سماته ومسالكه.

للوهلة الأولى قد يبدو للقارئ، أن وصف القائد الطاغية بالمُهرج لا يناسب أحواله من الجوْر والاستبداد، إلا أن المُتخصّصين أحسنوا التوصيف من وجهة نظري، فالحاكم الطاغية المُستبد أشبه ما يكون في حكمه بالمُهرج في فوضاه وعدم منطقية قراراته ومسلكه، إضافة إلى خداع الآخرين، وتخدير عقولهم بحركاته البهلوانية، وبالتالي استنزاف أموالهم، فهو كما قال عبد الوهاب المسيري في وصف الجيل الأول من أبناء المهاجرين من يهود اليديشية لدخول المجتمع المُضيف: «يسْخَر من نفسه ليُضحك الآخرين، في الوقت الذي يَضحك هو عليهم فيه ويأخذ أموالهم».

وبالمناسبة، اليديشية هي لغة يهود أوروبا التي تشكلت منذ حوالي ألف عام من عدة لغات الآرامية والألمانية والإيطالية والفرنسية والعبرية.

لقد تملكني العجب عندما قرأت في بعض كتب مختار التهامي، رحمه الله – أقدم عمداء كلية الإعلام في جامعة القاهرة وأستاذ الرأي العام – حديثا له عن القائد المُهرج، فبدا كأن الرجل ينقل في كتبه واقع قادة بعينهم، نعرفهم بسيماهم. فالقائد المُهرج كما يصفه التهامي يصل إلى الحكم عادة في أوقات الأزمات العنيفة، وعندها تحين الفرصة لكي ينْقضَّ هذا الحاكم على الدولة ويُمسك بزمام الأمور فيها، ويستولي على قيادتها بالأماني والوعود المعسولة التي يُوزعها بلا حساب، مستغلا الحالة النفسية والعقلية للجماهير، وتعاوُن القُوى الرجعية معه. فسبحان الله، كلام يُجسّد واقع حكام مستبدين، استغلوا أزمات البلاد، وقفزوا

على الحكم، وباعوا الأوهام لشعوبهم، ووعدوا بمشروعات ضخمة زعموا أنها ستحدث نقلة بعيدة في الاقتصاد تزدهر معها حياة المواطنين.

لكن هذا القائد المُهرج الذي يبيع الوهم، سرعان ما ينقلب ويُفصح عن وجهه الحقيقي القبيح، فيحكم الأمة بالحديد والنار، ويُصادر الحريات ويسوق الشعب سوْق القطيع ليحقق رغباته الأنانية، أو رغبات أسياده المختفين وراء الستار. وهذا اللون من القادة يعتبر الشعب وسيلة لا غاية، وهو في الوقت نفسه يحتقر الجماهير ويخافها، ويسوقها ولا يقودها، ويُخضعها ولا يُخلص لها، بمعنى أوسع يتخذ من كتاب «الأمير» لمكيافيللي دستورا له، حيث تصبح الغاية مُبرِّرة لكل وسيلة، أي وسيلة.

ولئن كان هتلر يُؤخذ كمثال على هؤلاء القادة الذين أضرّوا ببلادهم وبالعالم بأسره، إلا أن الزعيم النازي كان مُخلصا لعرقه وقوميته، وأراد لذلك الجنس الآري التفوق، بخلاف المُهرجين في بلاد العرب، الذين لا ينظرون إلا إلى البقاء فوق العروش أطول فترة ممكنة، قبل أن يداهمهم الموت أو تأكلهم الشعوب أو يبيعهم الأحلاف والأسياد.

هذا النوع من القادة، لا ينْفكّ عن التلَبُّسِ بِمُصارعة التفاهات التي لا تخدم الأمة والشعوب، فأصدق ما يمكن أن تُوصف بها سياساته، أنها تعني الصراع مع التفاهة بما فيها التفاهات الشخصية، حسب تعبير الرئيس التشيكي الظريف المُثقّف ميلوش زيمان.

أما الدكتور سرمد الجادر أستاذ العلوم السياسية في جامعة النهرين، فيطرح في كتابه «تطور الحرب النفسية في السياسة الصهيونية»، فرقا جوهريا بين القائد المهرج والقائد الزعيم، فالأول لا يُخاطب سوى عواطف ومشاعر الجماهير ليُلْهبها ويُثيرها، ناقلا المجتمع إلى حالة الهيجان والتوتر، بل إنه لا يتوانى عن استخدام الكذب في تعامله، والثاني قائدٌ مُدرك لأهدافه، ويُخاطب عقول الجماهير معتمدا على الصراحة والثقة، وإذا استخدم أسلوب إثارة الحماس الجماهيري، فإنما يخدم به الجماهير والمصالح الكلية العليا لا أغراضه الشخصية.

وهو يأتي إلى سُدّة الحكم بالاختيار السليم والإرادة الشعبية الكاملة، لا يدّعي العصمة ولا حيازة الحق المطلق، يستفيد من الأخطاء التي نتجت عن التجارب، يُؤمن بالعلم وحرية الرأي، ويضع نصب عينيه أن الشعب هو الزعيم الحقيقي، وأن بقاءه مرتبط بقناعات الشعب بصلاحيته وأهليته للحكم عن طريق الانتخاب الحر، يستجيب لمطالب الشعب ويُعبر عنها ويسعى لإيجاد الوسائل لتحقيقها.

أتخيل لو أنني تحدثت عن القائد الطاغية المهرج من تلقاء نفسي بدون الاستناد إلى تعريفات أهل التخصص، لسارع البعض إذن إلى القول بأنني مدفوعة بمواقف شخصية تجاه بعض الحكام.

لكن تناول هؤلاء الخبراء والمتخصصين للقادة المهرجين يُضفي على الحديث بُعدا موضوعيا، بعيدا عن الأحاديث الإنشائية العاطفية، ومن ثم يكتسب مصداقية لدى الجماهير، ربما تمكنوا من خلالها من تقييم حكامٍ خدعوا شعوبهم فانساقت وراءهم كالقطعان.

إن من ينظر في حال الأمة، يُدرك بدون عناء أنها وقعت في معظم أرجائها تحت حكم المُهرجين، إلا مَن رحم ربك وقليل ما هم، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

الصين.. البيانات الكبرى والأخ الأكبر

مارك الجزيرة نت 12\3\2018

يبدو أن قرار الحزب الشيوعي الصيني إلغاء الحد الأقصى للرئاسة –الذي حدده الدستور بولايتين– سيُفسح المجال أمام الرئيس الصيني شي جين بينغ، ليس فقط ليكون "رئيسا لكل شيء" بل ليصبح أيضا "رئيسا إلى الأبد".

ولكنه زاد من حدة الجدل الدائر حاليا بين خبراء الصين بشأن احتمال أن تشكّل سلطة تنفيذية قوية أكثر من اللازم –أو ضعيفة جدا– أكبر تهديد للصين.

يختلف الجواب على هذا السؤال –إلى حد كبير– في أوساط علماء السياسة والاقتصاد وخبراء التكنولوجيا؛ فالعديد من علماء السياسة والقانون مثلا يشككون في هذا التغيير، لأنهم يعتبرون أن نموذج القيادة الجماعية التي شكلها الحزب الشيوعي بعد 1979 يُعدّ من أكبر نجاحاته.

وقد وفر الحدُّ الأقصى في هذا النموذج، وكذلك النظامُ الجماعي لصنع القرار على مستوى رفيع؛ الضماناتِ اللازمةَ لمنع تكرار الكوارث التي حدثت في عهد ماو تسي تونغ، تحت عناوين مثل "القفزة الكبرى إلى الأمام" و"الثورة الثقافية".

والواقع أن الانفتاح الصيني –الذي أعقب 1979– سمح أحيانا كثيرة بمعركة حقيقية للأفكار، ولاسيما بين رابطة الشباب الشيوعي المحافظ والنخب الساحلية التي تفضل المزيد من التحرير الاقتصادي. وقد تظل الصين مجتمعا منغلقا من نواح كثيرة، ولكن كبار صناع القرار لديهم استعداد منفتح للتجربة والتعلم عبر التجربة والخطأ.

وفي الوقت نفسه، يشعر العديد من الاقتصاديين بقلق أقل بشأن السلطة التنفيذية المفرطة، لأنهم يعتقدون أنه من الأخطر أن تكون هناك حكومة ضعيفة جدا لا تستطيع إصلاح النموذج الاقتصادي للبلد عند الحاجة.

ومن بين التحديات الاقتصادية الحالية للحكومة: تباطؤ النمو، وتصاعد الديون خاصة بين الشركات المملوكة للدولة، والمصالح الراسخة التي تقف في طريق الإصلاحات الهيكلية.

ويعترف معظم الاقتصاديين بأن نموذج القيادة الجماعية قد حال دون وقوع الكوارث. لكنهم يجادلون بأن ذلك قد أعاق الإصلاح أيضا، وسمح للحزب الشيوعي الصيني بأن يصبح حزبا ينخره الفساد والمحسوبية، ومجردا من الأهداف الأيديولوجية.

وفي نهاية رئاسة هو جينتاو –التي استمرت فترتين– عام 2013؛ خشي الكثيرون من أن نموذج القيادة الجماعية لم يكن كافيا لمواجهة المصالح الاقتصادية المكتسبة للصين، ومعالجة عدم المساواة، وتقديم الخدمات العامة الأساسية.

والواقع أنه في وقت مبكر من 2007؛ توصل رئيس مجلس الدولة الصيني هو جينتاو إلى أن المسار الاقتصادي للصين "غير مستقر، وغير متوازن، وغير منسق، وغير مستدام".

وبعكس ذلك، يجادل الاقتصاديون بأن شي بدأ في تحويل الأمور عبر خوضه معركة من أجل "حزب أنظف". وسجنت حملته الضخمة لمكافحة الفساد الآلاف من مسؤولي الحزب على جميع المستويات، وأعادت تأسيس ركائز الحزب الشيوعي الصيني.

ويعترف الاقتصاديون بأن حملة شي قد أزاحت أيضا العديد من منافسيه المحتملين، لكنهم يجادلون بأن موقفه المعزز يسمح له الآن باستبدال نموذج النمو القائم على الديون الممولة من الائتمان بشيء أكثر استدامة.

وبطبيعة الحال؛ فإن المستقبل هو من سيبين ما إن كانوا على حق؛ فرغم نجاح شي في توطيد سلطته وتمديد قبضته على السلطة إلى أجل غير مسمى؛ فإن هناك سببا للشك في أنه سيكون على استعداد ليخاطر بنموذج اقتصادي جديد، إذا ثبت أن الاستدامة تنافي الحفاظ على النمو السريع.

أما التكنولوجيون فيقدمون طرقا جديدة لتصحيح أو تجنب الأخطاء المحتملة. بالإضافة إلى استبدال نموذج القيادة الجماعية بنهج يتمحور حول شخصية المرشد الأعلى، حيث قام الرئيس شي بتوطيد دولة المراقبة بشكل كبير.

فقد بدأت الحكومة الصينية تستخدم بشكل متزايد القنوات الفضائية والبيانات الكبرى، والذكاء الاصطناعي؛ لدراسة سلوك المواطنين الصينيين: آمالهم، ومخاوفهم، ووجوههم، بحيث يمكنها التصدي للمعارضة وللتحديات لسلطتها.

وعلاوة على ذلك؛ أنشأت الحكومة –تحت حكم الرئيس شي– قواعد بيانات "الائتمان الاجتماعي" على الإنترنت، مما يشير إلى إمكانية تسجيل علامة واحدة لجميع الصينيين، تشمل تصنيفاتهم الائتمانية، وتصرفاتهم على شبكة الإنترنت، وسجلاتهم الصحية، وتعبيراتهم عن الولاء للحزب، وغير ذلك من المعلومات.

تكمن أهمية دكتاتورية البيانات الكبيرة في كونها تعتمد أقل على التهديدات المباشرة والعقاب العام، وأكثر على التأثير على وجهات نظر الناس وتصرفاتهم. وكل وقت يقضيه المواطنون الصينيون على شبكة الإنترنت، تستغله الحكومة للتحكم فيما يرونه ويفعلونه على هذه الشبكة.

كما أن التقنيات الرقمية ستسمح للحكومة بالاستجابة –بسرعة أكبر– للاستياء العام، أو التخلص منه تماما، إذا تمكنت من التعرف على التغيرات في الرأي العام أو التنبؤ بها.

وبالنظر إلى أن العديد من الدكتاتوريات تنهار نتيجة لفقرها في المعلومات؛ فإن التكنولوجيات الرقمية يمكن أن تصبح وقاية قوية من اتخاذ القرارات السيئة، بشكل أفضل من الحد الأقصى للفترة الرئاسية.

إذا كان هناك شيء واحد يمكن للعلماء السياسيين والاقتصاديين والتكنولوجيين الاتفاق عليه؛ فهو بناء الرئيس شي لأقوى نظام مراقبة تدخلي في التاريخ. ويبقى أن نرى ما إن كان نهجه في "صنع الصين مرة أخرى" سيعزز سلطته، أم سيتحول إلى ضعف قاتل؟

ولكن مع قيام الصين بدور أكبر من أي وقت مضى في الاقتصاد العالمي عبر استثماراتها ومشاريع البنية التحتية؛ سيصل صداع ما يحدث هناك إلى كل مكان، ولسنوات قادمة. وهذا يعني –على كل حال– أن شي ربما يصبح "رئيس كل شيء إلى الأبد".

تم بحمد الله